الأمم المتحدة A/57/PV.34

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٣٤**
الخميس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

في غياب الرئيس، تولت رئاسة الجلسة نائبة الرئيس الآنسة كلارك (بربادوس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ٣٣ و ٤١ من جدول الأعمال (تابع)

أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام (A/57/172)

الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات

(أ) **الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد في أفريقيا في التسعينيات**

تقرير الأمين العام (A/57/156 and Corr. 1)

(ب) **تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الاقتصادية في أفريقيا**

تقرير الأمين العام (A/57/175)

السيدة ندهلوفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على التقارير التي أعدها عن بنود جدول الأعمال المعنية بأفريقيا والتي هي أمامنا اليوم. وكما قلنا خلال النقاش الذي استمر ثلاثة أيام بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات، فقد وجدنا تقريره عن ذلك البند (A/57/156 and Corr.1) مفيدا جدا وزاخر بالمعلومات. وكان ذلك التقرير مهما جدا في صياغة مشروع القرار الذي لم يعتمد سوى هذا الصباح في اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة، والذي وضع خاتمة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا واستبدله بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كإطار سياسة جديد لأفريقيا على المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، تركيز الجهود حوله من أجل تنمية أفريقيا.

إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ التوصيات المتضمنة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/57/172) ينطوي على تحليل وتشخيص عميقين جدا للتحديات التي تواجه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154 A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-64406 (A)
0264406

أفريقيا، مع مقترحات وتوصيات بالغة الفائدة. والمادة المستحدثة بشأن تنفيذ توصيات الأمين العام الأصلية تعطي صورة واضحة عن التقدم الذي أحرز، وكذلك عن القيود المستمرة، بينما تقترح إجراء علاجيا. وهذه أداة تخطيط ممتازة للعمل مستقبلا.

وقبل أن أعلق أكثر من ذلك على التقارير المعروضة أمامنا، اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات بشأن مناقشة اليوم. إن هذا يوم هام فعلا، ليس بسبب أهمية البنود محل المناقشة فحسب، وإنما لأن أفريقيا تقود، بطريقة ما، الطريق في عملية إصلاح الأمم المتحدة.

إننا نسمع باستمرار نداءات لتحسين فعالية وكفاءة الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة. واليوم، هناك مثال لما يمكن أن يقام به. لقد اعترفنا بالروابط بين البنود الثلاثة بشأن التنمية الأفريقية المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة، وبروح نهج شامل كلي لتناول المسائل، جمعت هذه البنود في مناقشة واحدة. وهذا يسمح لنا بتناول هذه المسائل كلها وبالتالي تجنب الازدواجية المحتملة في مناقشات الجمعية العامة. وهذا، في رأي وفد بلدي مثال جيد على تحسين برنامج عمل الجمعية العامة.

ولدى وفد بلدي أسباب أخرى تدفعه إلى الاعتقاد بأن من الملائم لهذه البنود أن تنظر معا. وتقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨ أكد الرابطة بين السلام والتنمية، بينما قدم نهجا شاملا كليا لمنع نشوب الصراعات المسلحة، وللقضاء على الفقر، وللتنمية المستدامة في أفريقيا. والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، التي ستحل في المستقبل محل بند برنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات على جدول أعمال الجمعية العامة، اعترفت أيضا بوضوح بتلك الرابطة، عندما اعترفت بأن السلام والأمن، في جملة أمور، شرطان للتنمية المستدامة.

وكما قلنا في الأسابيع الأخيرة، أتيحت لنا فرص عديدة للتفكر في تقرير الأمين العام عن استعراض وتقييم برنامج الأمم المتحدة، ولذلك اسمحوا لي اليوم أن أركز تعليقاتي على التقرير المتعلق بـ ”أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها“.

إن وفد بلدي يثني على الدور الذي قام به الأمين العام خلال الأشهر الماضية في المساعدة على منع نشوب الصراعات وحلها، ليس فقط في أفريقيا وإنما في كل أنحاء العالم. وقد شهدنا عائدات رؤيته للسلام في سيراليون، التي تتسم بالتصميم، مع الإجراء الناجح لانتخابات ديمقراطية في ذلك البلد، والتقدم الذي أحرز في تعزيز السلام في المنطقة دون الإقليمية. ونحن نرحب أيضا بجهود الأمين العام التي لا تكل لتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

في تموز/يوليه ٢٠٠٢، في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد احتفالا بإنشاء الاتحاد، اتخذ الزعماء الأفارقة، مستلهمين الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، قرارا تاريخيا لتغيير وتعزيز الآليات الخاصة بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وإدارتها وحلها. وكان أحد العناصر الهامة في هذا القرار الاعتراف بأن البلدان الأفريقية ينبغي أن تعزز قدراتها بشكل جماعي لحفظ السلام حتى تتدخل في الصراعات بغرض حلها. وهذا الاعتراف ينبع من حقيقة أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة في بعض دوائر المجتمع الدولي عندما يكون العمل بشأن صراع ما مطلوبا.

ليس هناك شك في تعقد المهمة التي بين أيدينا؛ وحتى تكون أية جهود ناجحة، سيكون مطلوبا توفير طائفة من الشراكات بين البلدان الأفريقية وبقية المجتمع الدولي. إلا أن تركيز هذه الشراكات من الضروري أن يتجاوز مجرد تدريب العاملين في حفظ السلام، للنظر بشكل جاد إلى

ماهية الاحتياجات الحقيقية لضمان حفظ سلام فعال من جانب البلدان الأفريقية. وهناك جانب هام في هذا الشأن هو توفير الدعم السوقي والمصادر الرئيسية الأخرى الحاسمة لنجاح أية عملية حفظ سلام.

ويرى وفد بلدي أن الأمم المتحدة في وضع مناسب للقيام بدور رائد في تيسير وإنشاء هذه الشراكات. وسيعمل وفد بلدي مع الوفود الأخرى في الأشهر القليلة القادمة لاستكشاف المجالات الممكنة التي يمكن للأمم المتحدة أن تسهم فيها في الجهود الأفريقية في حل الصراعات.

ونحن في أفريقيا، نبدأ في إحراز تقدم كبير في جهودنا لتحقيق السلام. ومع ذلك، فمجرد حل الصراعات وإحلال السلام غير كافيين لإيجاد قارة مستقرة ومزدهرة. وإعادة البناء والتنمية في فترة ما بعد انتهاء الصراعات أمران هامان لتقديم عائد سلام في وقت مبكر، وأساسيان لبدء تنمية مستدامة، وبالتالي تخفيف الفقر المدقع والتهميش اللذين يمكن أن يشكلا تربة خصبة لنمو الصراعات المقبلة.

ولهذا، فإن وفد بلدي يشجعه بشكل خاص القرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا لإنشاء فريق استشاري مخصص معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات. ونحن نرحب أيضا بقرار الاستجابة بشكل إيجابي لطلب غينيا - بيساو ذلك الفريق الاستشاري، ووفد بلدي يتطلع إلى الإسهام في نجاح الفريق بأكبر شكل ممكن. ونحن مقتنعون أيضا أنه يمكن أن يسهم إسهاما حقيقيا في التنمية المستدامة وفي إعادة بناء ذلك البلد الأفريقي الشقيق، وبأن شعب غينيا - بيساو لا يستحق أقل من ذلك من هذه المنظمة.

إن المسائل المبرزة في تقرير الأمين العام، باعتبارها هامة لبناء السلام الدائم وتشجع على التنمية المستدامة في أفريقيا، تتوافق تماما مع التفكير الوارد في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وتعزيز الحكم السليم، وبناء القدرات، وتنمية الموارد البشرية، وخدمات الصحة العامة، ودور المرأة، والمعونة الدولية، وتخفيف عبء المديونية، والوصول إلى الأسواق، والتعاون والتكامل الإقليميين، المذكورة في التقرير، تتفق كثيرا جدا مع الأولويات الواردة في هذه المبادرة. ونحن نؤيد تمام التأييد الفكرة القائلة إن كل هذه المسائل، غير الواردة بأي حال من الأحوال على سبيل الحصر، هامة عند محاولة دراسة الطريقة اللازم اتباعها لضمان السلام الدائم والتنمية المستدامة في القارة.

ووفد بلدي يؤيد أيضا تمام التأييد الاقتراحات الواردة في التقرير بشأن التمويل التام للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والتدرن الرئوي والملاريا، وبشأن عدم تقييد المعونة المقدمة إلى كل البلدان الأفريقية لتحسين فعالية المعونة، وبشأن الحاجة إلى تناول حالة الديون الخارجية لكل البلدان الأفريقية المثقلة بالديون.

وفي الوقت الذي سيطرت فيه أفريقيا على خطتها الإنمائية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإنها أدركت أيضا الدور الحاسم للدعم الدولي الذي يقدم في إطار شراكة حقيقية. وهو يشمل الحاجة إلى توفير المزيد من الموارد لهذه القارة. وعلى ذلك، فإننا نؤيد المقترح الوارد في التقرير الداعي إلى أن يحث الأمين العام مجتمع المانحين على أن يضاعف التدفقات الرسمية إلى أفريقيا، بما يتماشى مع التوصيات التي اتخذت في اجتماع اللجنة رفيعة المستوى المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٢ بشأن برامج مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

ومما يثير حماسنا جميعا أن أفريقيا تتولى الآن رسم مستقبلها بنفسها من خلال هذه الشراكة الجديدة. وهذه دعوة أيضا إلى المجتمع الدولي لأن يشكل المزيد من الشراكات الجديدة التي نستطيع أن نسعى جاهدين من

خلالها إلى تحقيق أهداف الألفية وغيرها من أهداف التنمية. فلنعمل على ألا نكون مقصرين في هذا المسعى.

وفي هذا الصدد، يشعر وفد بلادي بسرور خاص إذ يرى لجنة الجمعية العامة المخصصة الجامعة لإجراء الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات اتخذت صباح اليوم القرار المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الجديد وبالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونرى أن هذا القرار يتيح إطارا جيدا جدا لتنمية الدعم الدولي للشراكة الجديدة. كما نقدر الطريقة المتوازنة التي يعالج بها هذه المسألة من خلال تناول الأدوار التي يقوم بها كل الأطراف المؤثرة. ويعترف القرار أيضا بأسبقية دور البلدان الأفريقية في تطوير وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ومن المهم أيضا أن نتذكر في مداولاتنا المتعلقة بالشراكة الجديدة أن تلك المداولات ليست مجردة، وإنما تتركز على كيفية أداء الشراكة نظرا لأن هناك أسئلة تكمن وراء كيفية السير قدما بهذه الشراكة مثل كيف نجعل مكاسبنا من الاقتصاد الكلي تصل إلى المزارعين في قرانا الريفية وإلى أصحاب المحلات التجارية والباعة المتجولين في مدننا، وكيف نكفل جعل الأمهات قادرات على تنشئة أطفال أصحاء يمكنهم الاستفادة من المدارس التي تدار إدارة جيدة؟

خلال العامين الماضيين شهدنا عددا من اجتماعات القمة وغيرها من المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر قمة الألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة – وقد اعتنقت جميعها مفهوم الشراكة. وتم التوسع في هذا المفهوم من أجل التصدي للتحديات الخطيرة التي تواجه المجتمع العالمي، وأفريقيا، بشكل خاص في مجالات الهيكل المالي الدولي، والحد من الفقر، وتحقيق التنمية.

وفي هذه اللحظة يجتمع وزراء المالية الأفريقيون ونوابهم في جوهانسبرغ لبحث وتفسير غايتهم من الشراكة، لا لأن أحدا طالبهم بذلك، وإنما ليظهروا دورهم القيادي في تحديد التحديات الخطيرة التي تواجهنا وفي حسمها.

السيد بالديفيسيو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يسر وفد كولومبيا أن يشارك في هذه المناقشة في الجمعية العامة المكرسة في جوهرها للاحتياجات الخاصة للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وتحقيق السلام الدائم في القارة، وتحديد السبل التي ينبغي أن تسلكها الأمم المتحدة لتستجيب لهذه الأهداف.

إننا مكلفون بشكل خاص بإجراء الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي ظل يمثل طيلة السنوات العشر الماضية إطار العمل لجهود منظمتنا لصالح التنمية في أفريقيا.

وقد أمكن القيام بهذا المسعى اليوم بفضل الوثائق الزاخرة بالمعلومات التي أعدتها الأمانة العامة، ولا سيما التقييم المستقل لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد، الذي أعده فريق من الشخصيات البارزة برئاسة السيد كوليبي بوتشوي. أود أن أشكره وأشكر كل معاونيه على الجودة العالية للوثيقة المقدمة وعلى استنتاجاتهم وتوصياتهم القيمة.

كما يود وفدي بلادي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشيد بوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي اضطلعت بتنفيذ البرامج الأفريقية طيلة السنوات العشر الماضية. فبفضل هذه الوكالات والصناديق والبرامج استطاعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشارك في التضامن وفي الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأفريقية التي تتوق إلى إحلال السلام.

إننا نعول على ما اكتسبناه من خبرة خلال هذا العقد كيما نجدد عمل المنظمة في السنوات المقبلة.

ويشاطر وفد كولومبيا الرأي الذي تم الإعراب عنه على نطاق واسع في هذه المناقشة من جانب رؤساء الدول ووزراء الشؤون الخارجية الذين تكلموا خلال الاجتماع رفيع المستوى المعني بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا المعقود في ١٦ أيلول/سبتمبر، وهو رأي مؤداه أن أهداف هذه الشراكة الجديدة يجب أن تكون أساس تفكيرنا في تصميم علاقة الأمم المتحدة مع البلدان الأفريقية في المستقبل.

وتقوم هذه العلاقة على أساس تعميق أهداف الشراكة الجديدة في ثلاثة مجالات مختلفة: أولا، البلدان الأفريقية نفسها، نظرا لأنها تدخل الرؤية الخاصة بالشراكة الجديدة في تخطيط استراتيجيتها؛ ثانيا، الأمم المتحدة نظرا لأن واقع الشراكة الجديدة يتغلغل في شتى أنشطة المنظمة؛ وثالثا، البلدان الشريكة للتنمية في أفريقيا وخصوصا بلدان الاقتصادات الأكثر تقدما في العالم.

إننا مقتنعون تماما بأن الرؤية الخاصة بأهداف الشراكة الجديدة – أي السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الإقليمي والتكامل في أفريقيا – يمكن أن تتوطد وتستفيد من المساعدة التي تتيحها عناصر القوة الموجودة لدى الأمم المتحدة. فبوسع منظمتنا أن تقدم المعلومات والتحليلات بالإضافة إلى المساعدة التقنية، وأن تعمل كمحفل يوضح مصالح الشعوب الأفريقية ويدافع عنها، وأن تحقق تلاقي المجتمع الدولي من أجل اتخاذ إجراءات لصالح السلام والتنمية الدولية.

وغني عن القول إننا بحاجة إلى أن نكيف عناصر القوة تلك بما يتفق مع الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وفي هذا الصدد، يوصينا المقيمون المستقلون لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات بأن نتخذ التدبيرين الأساسيين التاليين: أولا، تزويد الأمم المتحدة بالموارد الكافية للقيام بهذه المهمة؛ ثانيا، تحقيق المواءمة بين برامجها العالمية.

ووضعوا أمامنا أيضا مجموعة من التدابير العملية المعبر عنها في مشروع القرار الذي يقوم وفد البرازيل بالتفاوض بشأنه باقتدار. على سبيل المثال، هناك حاجة إلى تركيز العمل في أحد مكاتب الأمانة العامة على إعداد كل التقارير المتعلقة بالتنمية في أفريقيا وإلى إدارة تنفيذ البرنامج الأفريقي الجديد على مستوى تنفيذي ملائم. وبالإضافة إلى ذلك، يرى وفد بلادي أن المداولات السنوية التي تجريها الجمعية العامة حول القضايا الأفريقية يمكن أن تجمع في نقاش موحد.

إننا نعي أن المقصد طويل الأجل للشعوب الأفريقية – كما ورد في خطة عمل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، هو:

”أن تخلص نفسها وتخلص القارة من الشعور بالضيق الناجم عن النقص في النمو والاستبعاد في عالم يتسم بالعولمة“.

وذلك هدف يمكن لبلد نام مثل كولومبيا أن يقدره وأن يتشاطره تماما. لذا، فقد وجدنا من الملائم أن نعمل مع بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى في إطار خطط للتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي.

وعلاوة على ذلك، فإن جهودنا الرامية إلى تحقيق اندماجنا في الاقتصاد المعولم في عالم اليوم قد فتحت المجال لتوقعات لم تتحقق بعد وإن كان يمكن أن تتخذ باعتبارها نقاطا مرجعية للبلدان الأفريقية. وقد أشار تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتناول تجربة أمريكا اللاتينية مع العولمة، في جملة أمور، إلى الصعوبة التي تواجهها المنطقة في حماية شعوبها من الآثار السلبية للعولمة، ومن تركز المعرفة

والثروة عند مستوى النخبة، والتردي البيئي المتزايد، وظاهرة النمو الاقتصادي من دون نمو في فرص العمل. ويمكن أن تكون هذه النتائج مؤشرا إلى أنه ينبغي للبلدان الأفريقية ألاّ تتوقع من العولمة الشيء الكثير.

أخيرا، وفي ضوء عضويتنا في مجلس الأمن زهاء السنتين تقريبا، فإن وفد كولومبيا يحرص بشكل خاص على التعليق على مسألة ارتباط السلم والأمن بالتنمية الأفريقية. إن تقرير الأمين العام لسنة ١٩٩٨ عن أسباب الصراع وتعزيز التنمية قد بين بوضوح تلك العلاقة الترابطية السلبية بالفعل. ومن الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها فريق التقييم الذي تولى تقييم برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات ما يوضح بجلاء أن الصراع والتنمية خصمان لدودان. وتتأكد تلك الحقيقة سنويا من خلال تقرير التنمية البشرية، الذي يشير أيضا إلى أن البلدان التي تأتي في قاع مؤشر التنمية البشرية إما أنها تخوض صراعات أو أنها خارجة منها.

وفي مجلس الأمن، قدمنا الدعم لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز المبادرات الناجحة للبلدان الأفريقية. ونرحب أيما ترحيب بمفاوضات السلام الحالية التي تعقد في كينيا فيما يتعلق بالسودان والصومال. كما نرحب باستعادة السلام إلى سيراليون وأنغولا هذا العام، ونتطلع بتفاؤل إلى التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإذا نظرنا إلى المستقبل، نود أن نشير إلى ثلاثة توجهات صحية داخل المنظمة بشأن حفظ السلام والأمن في أفريقيا. ويتمثل أول هذه التوجهات في تعمق العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المختلفة في مجالات منع نشوب الصراعات وعمليات حفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الإطار، مثلا، أعرب المجلس هذا الأسبوع عن دعمه لقوة المراقبة التي ستنشرها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

أما التوجه الثاني فيتمثل في اتجاه المنظمة بشكل متزايد إلى التركيز على الطبيعة الإقليمية للصراعات، مع تعيين ممثلين خاصين للمناطق ذات صلة. وفي الوقت الحالي، تم تعيين ممثلين خاصين لمنطقة البحيرات الكبرى ولغرب أفريقيا. وكان تعيين الممثل الأخير موضوعا للنقاش خلال رئاسة كولومبيا للمجلس في آب/أغسطس ٢٠٠١.

ويتجلى التوجه الثالث في العمل الممتاز الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، والذي يرأسه سفير موريشيوس بطريقة ممتازة. ومن بين إنجازات هذا الفريق دفع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن إلى التركيز على مهام الإدارة المتعلقة بتعزيز السلام في البلدان الخارجة من الصراع.

وهذه التجارب التي أشرت إليها تعزز اقتناعنا بأن التعاون بين الأمم المتحدة ككل والبلدان الأفريقية يمكن أن يكون مثمرا حقا. وينبغي أن يتحقق هذا التعاون أيضا في كل مجالات الاهتمام في القارة. وهذا هو اقتناعنا الذي من أجله نشارك في هذه المناقشة – والذي من أجله أيضا يبدي وفد كولومبيا استعداده لبذل كل جهد ممكن.

السيد جورج (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): إن الصورة الشائعة لأفريقيا في العالم الخارجي، والتي تتناقلها وسائط الإعلام الإلكترونية والمطبوعة، هي صورة الصراعات المتواصلة وانعدام الاستقرار السياسي. لكن، ينبغي أن يكون الحال على خلاف ذلك، لأن أفريقيا في واقع الأمر قارة غنية وجميلة ومضيافة. والصراعات الدائرة داخل البلدان الأفريقية وفيما بينها ليست فطرية ولا هي حتمية بالضرورة. ومن خلال اعتماد السلوك والنهج المناسبين، يمكن منع نشوبها أو

تخفيضها إن لم يكن القضاء عليها تماما. وفي هذا الصدد، ترحب نيجيريا بالجهود المتواصلة للأمم المتحدة، ولا سيما الالتزام الشخصي للأمين العام، من أجل حل الصراعات وإرساء أسس سلام دائم وتنمية مستدامة في أفريقيا.

وإذ نأخذ في اعتبارنا التقرير الشامل للأمين العام عن (A/52/871) عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، لا يمكن للمجتمع الدولي بعد الآن أن يدعي الجهل بأسباب هذه الصراعات وآثارها في أفريقيا. إن التقرير المرجعي، الذي نشكر الأمين العام عليه، لم يحصر الأسباب الجذرية للصراعات في القارة فحسب، بل إنه يبين كذلك الأدوار التي يمكن للزعماء الأفارقة والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، الاضطلاع بها لتسوية تلك الصراعات. وعلاوة على ذلك، يؤكد هذا التقرير الحاجة إلى بذل جهود جماعية سعيا لإقرار السلام الدائم والاستقرار وإعادة التعمير والمصالحة وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

لقد بينت مختلف الدراسات والمصادر أن الصراعات في أفريقيا تعكس تنوع هذه القارة وتطورها وتجربتها التاريخيين، فضلا عن ارتباطها بالعالم الخارجي. وهذه تضرب جذورها في تاريخ القارة الأفريقية، وماضيها الاستعماري والتحديات الكامنة في بناء الهياكل القوية والمستدامة الحديثة للدولة. ومما يزيد من صعوبة تلك التحديات ديناميات السياسة الداخلية، التي ينظر إليها غالبا باعتبارها غنيمة من غنائم المنصب. فالوصول إلى السلطة السياسية غالبا ما يجلب معه منافع وامتيازات، فضلا عن الشعور بالأمان، في حين أن الافتقار إلى هذا الوصول يولد الشعور بعدم الاستقرار والتنافس والعداء السافر.

والدوافع الاقتصادية، التي غالبا ما يمليها الربح والجشع، مسؤولة أيضا عن الصراع في أفريقيا. وتجدر ملاحظة أن الاتجار بالأسلحة والألماس الملطخ بالدم، والنفط وغيره من السلع قد يصبح أقل كثافة لو لم يكن يجلب مكاسب جمة للمتاجرين. لكن الكثير من هذه الصراعات أصبحت متوطنة بسبب المكاسب التي تجلبها. ولا يمكن أن نعتبر إسهام الأوضاع الغريبة والظروف في تأجيج الصراع في أفريقيا من المسلَّمات. فالصراع على الأرض، والسيطرة على الموارد الطبيعية والوصول إلى المرافق، والانتماء العرقي، والمعتقدات الدينية وغيرها من العوامل الأولية قد سببت عددا لا يحصى من الصراعات في أفريقيا.

وكما هو متوقع، فإن كلفة تلك الصراعات في أفريقيا لا تقدر، سواء على الصعيد البشري أو المادي. وانطلاقا من هذه الخلفية وذلك الثمن الباهظ، توصل الأمين العام إلى استنتاج مفاده أن عواقب تلك الصراعات قد قوضت بشدة جهود القارة الأفريقية لتحقيق الاستقرار والرخاء والسلام لشعوبها على المدى الطويل. والأهم من ذلك، أنه أقر بأن منع نشوب الحرب في أفريقيا – وهو ما يعني الصراع، ضمنيا – لم يعد مسألة تتعلق بالدفاع عن الدول وإنما الدفاع عن الإنسانية ذاتها.

وبالتالي، فإن الحاجة إلى السلام والاستقرار في أفريقيا لا تزال ملحة الآن مثلما كانت في عام ١٩٩٨، عندما أصدر الأمين العام تقريره عن أسباب الصراع في القارة الأفريقية. وتعاني أفريقيا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، من أنواع شتى من الصراعات مختلفة الطابع والكثافة. ونلاحظ رد الفعل الإيجابي للمجتمع الدولي تجاه تقرير الأمين العام والتدابير العملية التي اتخذت حتى الآن من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ويشير التقرير الأخير (A/57/172) إلى أن تقدما قد أحرز في التصدي لحالات الصراع من خلال صنع السلام وحفظ السلام والدبلوماسية الوقائية وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ونحن نناشد الأمم المتحدة الحفاظ على هذا الزخم

لتعزيز السلم والتنمية في أفريقيا باعتباره مسألة ذات أولوية قصوى.

وإذ ندلي بدلونا في هذه المناقشة المشتركة بشأن موضوعي جدول الأعمال التوأمين المتعلقين بأسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا والاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، لا يسعنا إلا أن نتفق مع الأمين العام على أن الحكم الرشيد شرط أساسي للسلام الدائم والتنمية المستدامة. والصراع والتنمية عدوان قاتلان يقضي أحدهما على الآخر، كما ورد القول في محله بهذا الشأن في تقرير فريق الخبراء المعني بتقييم واستعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وبالنسبة لنا نحن في نيجيريا، نجد لهذا التعبير صدى لأنه يصور بإيجاز تجربتنا كبلد يصارع التحديات المتمثلة في بناء الأمة، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والمحافظة على السلم وتعزيزه في أفريقيا. وقد سلَّم الجيش في نيجيريا السلطة إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا قبل ثلاث سنوات ونصف سنة فقط، بعد ١٥ سنة أمضاها في السلطة. وجعلت استعادة الحكم المدني من الضروري البدء من جديد في عملية التحول الديمقراطي.

وبالتالي، اجتمعت التحديات المتمثلة في الوفاء بالتوقعات العالية بعد سنين عديدة من الحرمان، وكفالة المشاركة وشمول الجميع في عملية الحكم، وإقامة التوازن بين الوحدة الوطنية والاستقرار، لتختبر مهاراتنا وقدراتنا. وعلى الرغم من تنافس المطالب على مواردنا الهزيلة، ظللنا نشارك بفعالية في عمليات حفظ السلام في داخل أفريقيا وخارجها. وفي غرب أفريقيا وحده، أنفقت نيجيريا أكثر من ١٠ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية على عمليات حفظ السلام في ليبريا وسيراليون.

وعلى الصعيد الداخلي، أسفرت جهودنا الإنمائية عن نتائج مختلطة بسبب العديد من العوامل. فمهمة غرس ثقافة الديمقراطية، والمساءلة، والشفافية والحكم الصالح لم تكن مهمة سهلة. ومع ذلك، نؤكد أن الديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان واحترام الحقوق الأساسية أمور أساسية لازدهار الذكاء الإنساني والإمكانية الإنسانية، اللذين يزخر بهما بلدنا.

وفي بيئة تختزمها المشاكل الإنمائية مثل الفقر، والمرض، والجهل والبطالة، كان يتعين على الحكومة أن تختار اختيارات مدروسة في برامجها. وتشمل العوامل الكابحة الأخرى عبء ديننا الخارجي المفرط، وتدني أسعار السلع، والافتقار إلى سهولة دخول السوق وانخفاض القدرة الإنتاجية. بيد أننا ندرك أن التنمية ليست خيارا؛ وإنما هي ضرورة. ولذلك ركزت حكومتنا على تخفيف حدة الفقر، وعلى التعليم، والصحة، والزراعة، وتوفير مياه الشرب النقية، باعتبارها أولوياتها الرئيسية.

وكان الهدف من برنامج الأمم المتحدة الجديد مساعدة أفريقيا على التغلب على التحديات الإنمائية. والواقع أن البرنامج كان مستمدا من ترتيبين سابقين للتعاون الدولي، هما برنامج أولويات أفريقيا للإنعاش الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وقد اعتمد المجتمع الدولي ذلك البرنامج لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة التي واجهت القارة في منتصف الثمانينات، وخاصة مشاكل الفقر المتفشي، ووفيات الأطفال، والمرض وانخفاض النمو الاقتصادي.

ويجب أيضا أن يُقرَّ في أذهاننا أن العقد الذي شهد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا كان أيضا من أشق العقود في الذاكرة القريبة. فقد كان هو العقد الذي

كانت فيه القارة، وهي مثقلة الكاهل بالالتزامات والواجبات الناشئة عن برنامج الأمم المتحدة الجديد، متورطة في العديد من الصراعات التي أدت إلى كوارث. ومن المؤسف أن البرنامج الجديد لم ينتج الفوائد التي كانت تشتد الحاجة إليها والتي كان الهدف منه تحقيقها. وبدلا من ذلك، كان الحكم على أدائه أنه مخيب للآمال جدا. ففي حالة عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة وعدم تنفيذ القادة الأفارقة وشركائهم في التنمية لالتزاماتهم، ظل السعي وراء تنمية أفريقيا أمرا عسير المنال.

ولذلك ينبغي لهذا الاستعراض والتقييم النهائي أن يتيح لنا فرصة للتفكر في الدروس المستفادة من تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد. ويمكننا أيضا الاستفادة من تلك الدروس في تخطيط مسار جديد للعمل عندما نقرر بشأن اشتغال الأمم المتحدة بأمر أفريقيا.

وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، في هذه القاعة ذاتها، جرت مناقشة لا تنسى بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأعقبت تلك المناقشة، فيما بعد، مناقشة اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية في ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر. وفي كلتا المناسبتين، برزت رسالة أساسية: هي أن الشراكة الجديدة كانت الإطار المناسب الذي ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يوجه من خلاله دعمه إلى أفريقيا. ومبادئ وأهداف الشراكة الجديدة قد تم توضيحها تماما في إطار الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة ولذلك فإنها لا تحتاج إلى تكرار هنا. ويكفي القول إنه يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تقدم دعمها إلى البرنامج لينجح.

ويجب أن يكون هناك ما يثبت أن الدعم للشراكة الجديدة غير مشروط، وأن يكون كميا ونوعيا، ويجب أن يكون على جميع المستويات أكبر من الدعم الذي قدم إلى برنامج الأمم المتحدة الجديد. وفي هذا الصدد، ينبغي لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تدنت بالمعايير الفعلية في التسعينات، أن تكون منتظمة ويمكن التنبؤ بها. وينبغي توفير سبل وصول المنتجات الأفريقية إلى البلدان المتقدمة النمو. وينبغي للحكومات الأفريقية ولأبناء أفريقيا – ذكورا وإناثا – أن يتحملوا المسؤولية الأساسية عن تنفيذ الشراكة الجديدة، لأن هذا هو السبيل الوحيد لتأكيد وضمان الملكية والقيادة الأفريقية للبرنامج. ولكن سيكون من الضروري تمكين كل بلد أفريقي من تطوير استراتيجيته الإنمائية الخاصة به، على أساس حقائق الواقع الاجتماعي – الاقتصادي وعلى أساس الحاجة إلى حماية أضعف أعضاء المجتمع.

ولزيادة دعم الشراكة الجديدة، ستكون هناك حاجة أيضا إلى إدخال أفكار جديدة في النظر في موضوع دين أفريقيا الخارجي. والنتائج الكئيبة التي حققتها مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كما تبين خلال استعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد، تشير إلى قصور البرنامج وقيوده. فمن بين ٣٣ بلدا أفريقيا مؤهلا للمبادرة، لم يصل إلى ''نقطة القرار'' سوى ١٨ بلدا فقط، ومن ذلك العدد، لم تنجح سوى ستة بلدان فقط في شق طريقها إلى ''نقطة القرار'' لتتأهل لإلغاء الديون ابتداء من نيسان/أبريل ٢٠٠٢. والمعنى المتضمن في هذا أن برامج الإنقاذ القائمة على مشروطيات برامج غير فعالة. ولذلك ينبغي لإلغاء ديون جميع البلدان المثقلة بالديون أن يشكل أساسا للدعم المقدم إلى البلدان الأفريقية.

وأكثر من أي شيء آخر، هناك حاجة ماسة إلى التنمية البشرية وبناء القدرة في القارة. ومشكلة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض الموهنة الأخرى يجب التصدي لها وجها لوجه لكي تطرح أفريقيا نير تخلفها الإنمائي. ومن دواعي السرور، أن هذه الشواغل، من بين أخرى، تشكل أساس أهداف

الشراكة الجديدة. والشراكة الجديدة اعتراف بالحاجة إلى أن تأخذ أفريقيا مصيرها بيديها وأن تتحمل المسؤولية عن القضاء على الفقر. وتعهدت البلدان الأفريقية جماعيا وفرديا بحل الصراعات ومنعها وبتعزيز ثقافة السلام والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

والمطلوب الآن هو تضامن المجتمع الدولي مع أفريقيا للمساعدة على تحقيق الأهداف السامية للشراكة الجديدة بروح الصداقة الحقيقية. وتعهدات الدعم التي أعلنتها جماعات وفرادى البلدان تستحق الإشادة. وفي هذا الصدد، نأمل مخلصين لشبح برنامج الأمم المتحدة الجديد، الذي لم يتم الوفاء بالتزاماته، أن يخلد إلى مثواه الأخير. ونحث كذلك على الوفاء بالتعهدات المعلنة دون تأخير أو تباطؤ.

وترحب نيجيريا بإنشاء الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وتسويتها، وكذلك فريق الجمعية العامة الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع. ولتكون هذه الجهود ذات معنى ولتكون آثارها دائمة، يجب أن تُستكمل بفرض حظر شامل على الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها. إن أفريقيا في أشد الحاجة إلى السلام، ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد على رعاية السلام في القارة.

ونلاحظ قرار الأمين العام القاضي بترشيد تقارير منظومة الأمم المتحدة المتصلة بأفريقيا وجعلها منسجمة. ومع ذلك، نتوقع أن يقدم الأمين العام اقتراحا مفصلا عن كيف يمكن للأمم المتحدة تعبئة الدعم على نطاق المنظومة وكذلك توفير الموارد لتنفيذ الشراكة الجديدة. وينبغي أن يكون هناك تعاون على الصعيدين الإقليمي والقطري لضمان الانسجام والاتساق. ونحن في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد أخذنا زمام المبادرة في تنظيم هذا التنسيق، والأقاليم الأخرى في أفريقيا تفعل الآن نفس الشيء.

نحن نرحب باعتماد الجمعية العامة للمبادرة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها برنامجها السياسي الإطاري لتنمية أفريقيا، والخلف لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وتعالج هذه المبادرة على النحو الملائم القضايا الراهنة التي تهم أفريقيا، ولو تم دعمها وتنفيذها بشكل فعال ستنتشل القارة من براثن التخلف الإنمائي. وبذلك تتبوأ أفريقيا موقعها حقاً في القرن الحادي والعشرين.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية): لقد تحدث مندوب مصر الموقر باسم المجموعة الأفريقية. ويؤكد وفد بلادي على ما جاء في خطابه، والآن اسمحي لي، بأن أشارك في مناقشة هذين البندين بالبيان التالي.

هذه هي المرة الثالثة في هذه الدورة التي تجري فيها الجمعية العامة مناقشة مشتركة لبندين من بنود جدول أعمالها. وفي هذه الجلسة أيضا، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره البالغ لسعادة الأمين العام على تقريره الذي اشتمل عرضا واضحا للغاية بشأن تنفيذ توصياته التي قدمها إلى الجمعية العامة منذ خمس سنوات حول أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق التنمية المستدامة فيها. وهو يستحق الشكر أيضا على تقريره الوارد في الوثيقة (A/57/156)، الذي يرد فيه تقييم مفصل للإنجازات التي حققها البرنامج الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات والعقبات التي وقفت أمام تحقيق أهداف هذا البرنامج.

في المرات السابقة التي كنا نناقش فيها الحالة في أفريقيا قيل هنا إن المؤشرات توحي بأنه عندما يحل عام ٢٠٠٢، موعد الاستعراض النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، سوف نواجه تحديا ربما يكون أكبر حتى مما كنا نواجهه أثناء فترة هذا البرنامج.

ووصل الإحباط بالبعض إلى درجة القول بأننا قد نجد الأوضاع السياسية والاقتصادية في أفريقيا ساءت خلال العقد على نحو غير متوقع. واليوم، ونحن نستعرض هذه الأوضاع من جديد، فإن ما يظهر لنا يؤكد على أن الوضع مختلف إلى حد كبير، وهذا بشهادة الأمين العام للأمم المتحدة، فقد ذكر أن متوسط النمو الاقتصادي في أفريقيا بلغ ٣,١ في المائة في عام ٢٠٠١، وأن بعض البلدان الأفريقية حققت معدل نمو تجاوز نسبة ٥ في المائة، وأشار في ملاحظاته الختامية في أحد هذين التقريرين إلى أنه تم إحراز تقدم ملموس في اتجاه إعادة استتباب السلم والاستقرار في المنطقة، وقال بالنص إنه ''يجري ترسيخ عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا، كما أن دلائل الاستقرار أخذت تظهر في منطقة البحيرات العظمى... وبدأت أنغولا تتحرك تجاه السلام... ونظمت سيراليون انتخابات ناجحة... مما أعاد الديمقراطية إلى ذلك البلد'' (A/57/172، الفقرة ٤٣).

ونحن سعداء بهذه التطورات الإيجابية. ومما يبعث على ارتياحنا البالغ أن جهود السلام في هذه الدول انطلقت من مبادرات من داخل القارة، من سرت ومن لوساكا ومن الجزائر ومن بريتوريا ومن غير هذه المدن. وهذه حالات تؤكد حقيقة واحدة كررها الكثيرون، وهم محقون تماما، وهي أنه ليس في مقدور أي أحد أن يغير مصير أفريقيا إلا الأفارقة أنفسهم.

من الإنصاف القول بأن الأمم المتحدة قد قدمت إسهامات قيمة لحل المشاكل التي تواجهها أفريقيا. فقد عين الأمين العام المبعوثين لمنع المنازعات وإدارتها، وسهل الحوار بين أطراف الصراع، وظلت الأمم المتحدة تواصل جهودها لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويسعدنا قيام الأمين العام بتعيين ممثل خاص له في غرب أفريقيا دعما للجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية.

وقد نالت المسائل المتعلقة بأفريقيا اهتمام الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتناولها المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أعلى المستويات، وهذه أفعال نرحب بها. ولن نغفل الإشارة إلى مساهمات المنظمات الأخرى، ومنها منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو. كما عالجت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الاحتياجات الخاصة بالنساء والأطفال وحالات إعادة التوطين، وساعدت منظمة الأغذية والزراعة في دعم عملية إدماج المقاتلين في البلدان التي ابتليت بآفة الصراع والاقتتال.

إن صور النجاح هذه تتميز باتجاهات مشجعة، ولكن التقدم في مجالات أخرى يبقى محدودا، وفي أوجه عديدة، وكما يقول الأمين العام فإن ما حققته أفريقيا من نمو لا يرقى إلى النسبة المئوية البالغة ٧ في المائة التي تمثل النمو السنوي اللازم لتحقيق أهداف الألفية وخفض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وآفة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز، وهي أحد معوقات التنمية، تتسبب سنويا في وفاة ما لا يقل عن مليون شخص، علاوة على ضعف هذا العدد من الأيتام، معظمهم من الأطفال. وفي التسعينات، لم يكن المناخ الاقتصادي مؤاتيا لأفريقيا لكي تحقق التنمية المستدامة، فقد التهمت الديون الخارجية وخدماتها معظم موارد القارة الشحيحة أصلا، واستمرت المساعدة الإنمائية الرسمية في الانخفاض، وأعاق بناء الحواجز الجمركية والتعريفات العالية فرص تحسين وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق الدولية، وخاصة في الدول المتقدمة.

لقد برهنت أفريقيا على التزامها القوي بإحلال السلام في أنحائها كافة، وتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها. وتجسد إقامة الاتحاد الأفريقي العزيمة الأفريقية القوية لوضع حد لتشتت جهود القارة وتوجيه إمكانياتها الموحدة نحو إنهاء

بؤر التوتر والقضاء على الجوع والفقر ومكافحة الأمراض وإزالة آثار الاستعمار، وما رافقه من استتراف لموارد القارة وثرواتها، ووضع استراتيجية رامية إلى نقل كل الشعوب الأفريقية من عصر التخلف والضعف إلى شاطئ الأمان والقوة.

وإذ نقدر عاليا إسهامات الأمم المتحدة في مساعدة أفريقيا في مجالات التعليم والصحة وتقنية المعلومات، ويسعدنا جدا إصرار الأمين العام على أن المنظمة ووكالاتها في طليعة الداعين لدعم أفريقيا فإن الأمر الذي يتعين التأكيد عليه في نفس الوقت هو أن للشركاء الآخرين دورا هاما في تنمية أفريقيا. وكما قال الأمين العام، فإن أولئك الذين التزموا بالتنمية الأفريقية يتعين عليهم المساعدة في إنجاحها. وما تريده أفريقيا أفعالا ملموسة تزيل القيود المختلفة على صادراتها. تريد أفريقيا الأدوية والأمصال وإتاحتها بأسعار رخيصة لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. تريد أفريقيا معالجة حاسمة لمشكلة الديون الخارجية، التي يعاني منها أغلب دولها. وتريد أفريقيا الوفاء بالكامل بنسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لها باعتبارها مسألة جوهرية لجهود القضاء على الفقر. تريد أفريقيا التوسع في الاستثمار وزيادة حصتها في التجارة الدولية والمشاركة بفاعلية في صنع القرارات في المحافل الدولية المالية والاقتصادية.

قبل شهر، اعتُمد هنا في هذه القاعة إعلان مهم بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وشكل ذلك التزاما آخر من المجتمع الدولي بالاستجابة لاحتياجات هذه القارة، كما أُقر في إعلان الأمم المتحدة للألفية. ونحن مسؤولون عن ذلك، ولكن لكي تكون الشراكة الجديدة شراكة حقيقية وفعالة فعلى الشركاء مراعاة أمور نعتقد أنها في غاية الأهمية، ومنها احترام إرادة الأفارقة وتاريخهم وثقافتهم، بكل ما يعنيه ذلك من استبعاد لأية شروط سياسية أو إملاءات تتجاهل خصائص المجتمعات الأفريقية.

ويدرك الشركاء من المانحين أنه بقدر إسهامهم في تمويل هذه الشراكة بقدر ما يفيدون مجتمعاتهم ماديا واجتماعيا. فعلى سبيل المثال، فإن الحد من الهجرة أو منعها بتدابير تشريعية وإجراءات إدارية لم يحقق أغراضه بتاتا، وأن التوسع في مشروعات التنمية في أفريقيا هو ما يثبت رعاياها في بلدانهم ويلغي نهائيا وجذريا دوافع الهجرة. وفي إطار تنفيذ هذه الشراكة الجديدة، فإننا نرى أيضا مراعاة ما يلي.

أولا، إعطاء الأولوية لمشاريع البنية الأساسية، خاصة للمواصلات وبناء الطرق التي تساعد كافة القوى على التنمية والإنتاج والاستقرار بتكلفة أقل.

ثانيا، إيلاء مشاريع المياه أهمية خاصة، بما يضمن الاستفادة القصوى والمثلى من كافة مصادر المياه في أفريقيا لمختلف الأغراض، خاصة الزراعية منها.

ثالثا، إلغاء كافة القيود على نقل وتوطين التقنية التي تخص شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا، الأخذ في الاعتبار معاناة أفريقيا طيلة القرون الماضية وما أصاب ثرواتها المادية من نهب بلا ثمن ودور هذه الثروات في صنع التقدم الذي بلغته بعض الدول.

خامسا، معالجة أخطر الظواهر التي تتعرض لها أفريقيا، وهي هجرة أفضل مواردها البشرية إلى الدول المتقدمة نتيجة جملة من العوامل المختلفة.

لقد قال الأمين العام إن أفريقيا الآن في نقطة تحول هامة، وهو محق تماما. فسريان العمل بالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبدء مسيرة البناء والتعمير في الدول التي تخلصت من الصراع، كلها تطورات إيجابية للغاية. وهذه فرصة يجب انتهازها من الأمم المتحدة والأسرة الدولية، لمساعدة أفريقيا لتعزيز السلام في كل أرجائها، والنهوض بالتنمية بها في كافة المجالات. وإذا لم يتم ذلك، فإنه لا يعد فشلا أخلاقيا وسياسيا للمنظمة فحسب، بل للمجتمع

الدولي بأسره. وحتى لا يحدث هذا فلنواجه جميعا هذا التحدي.

السيدة ويجونو (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): باسم الوفد الإندونيسي، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للرئيس على قيادته القديرة وحسن إدارته لأعمال هذه الدورة. وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام على التقريرين اللذين يشكلان إطارا لمداولاتنا.

إن إندونيسيا تتشاطر الرأي القائل إن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بتفشي الفقر في تلك القارة. وبينما يشير تقرير الأمين العام (A/57/172) إلى ما استجد من تقدم في صنع السلام وبناء صرح السلام والإعمار في أفريقيا، فإن إندونيسيا مقتنعة بأن الجهود التي تبذل للنهوض بتنمية أفريقيا هي وحدها التي يمكن أن تفضي إلى السيطرة على الفقر، وبذلك تقضي على السبب الأساسي للصراع.

وترحب إندونيسيا بالتقدم المحرز في معالجة أسباب الصراع في أفريقيا وفي تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، على نحو ما ورد وصفه في تقرير الأمين العام. وبصفة خاصة، تشجع إندونيسيا جهود بعض البلدان الأفريقية لتخفيض نفقاتها العسكرية، وتؤيد هدف تخفيض نفقات التسلح إلى أقل من ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع بلوغ النمو الصفري في النفقات العسكرية. فنحن نرى أن الحرب تستهلك الموارد المتاحة وتدمرها، وبالتالي فإننا نؤمن بأن تحقيق ذلك الهدف سييسر تخصيص حصة أكبر من الميزانيات الوطنية لبرامج التنمية المستدامة.

وإندونيسيا تعلق أهمية كبرى على المساعدة الطارئة التي يقدمها المجتمع الدولي للإعمار والتنمية في أفريقيا بعد انتهاء الصراع ونرى أن إنشاء عملية الأمم المتحدة للنداءات الموحدة كأداة للتخطيط الاستراتيجي من أجل النهوض بالانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، مبادرة ميمونة. وبينما نعترف بأهمية الدور الذي يتعين على البلدان الأفريقية نفسها أن تضطلع به، فإننا نشجع المجتمع الدولي على مواصلة إسهامه، من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها، في تعزيز السلام والتنمية في أفريقيا.

وتشدد إندونيسيا على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التكيف الهيكلي المؤاتية للسلام. وهي تؤيد مقترحات الأمين العام التي تدعو مؤسسات بريتون وودز، عند تقديم تلك البرامج، إلى النظر في اتخاذ تدابير أكثر مرونة وفعالية من بينها تخفيف بعض المشروطيات المتشددة المتعلقة بالأداء الاقتصادي، ورفع مستوى التمويل بعد انتهاء الصراع، وتقديم مساعدة خاصة للإعمار وتخفيض الفقر.

كما تثني إندونيسيا على إنشاء القادة الأفارقة طواعية الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء، لرصد التقدم المحرز في الامتثال للمعايير الرفيعة التي حددوها للحكم الرشيد. وهذا يشهد على صدق القادة الأفارقة والتزامهم بتحقيق السلام لشعوبهم.

وبالإضافة إلى السلام والأمن، هناك تحديات أخرى للتنمية المستدامة في أفريقيا وهي القيود المالية ومشاكل الوصول إلى الأسواق، والافتقار إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمسائل المتعلقة بتطوير رأس المال البشري والتنوع الاقتصادي، وكذلك تطوير الهياكل الأساسية.

واعترافا بالصلة القائمة بين السلام والتنمية المستدامة، نرى أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي شاركنا في الترحيب بها هنا أثناء الجلسة العامة رفيعة المستوى التي عقدتها الجمعية العامة في الشهر الماضي، تنطوي على إمكانات قوية للإسهام في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وهذه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بتركيزها على السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة، باعتبارها شروطا أساسية مسبقة لتحقيق التنمية المستدامة، تجسد الآن التزام أفريقيا بتحقيق تنميتها السلمية الذاتية، وتمثل إطار السياسات العامة الذي من خلاله ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، أن يركز جهوده لدعم تنمية أفريقيا. ونرجو مخلصين أن يكتب النجاح لهذه المبادرة الجديدة، لأن فشلها سيعني فشلنا جميعا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تعهدنا جميعا بالالتزام بها.

وفي سياق تحقيق أهداف الشراكة الجديدة، يجدر بنا أن نذكّر بتجربة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات الذي بدأ في ١٩٩١. وكما أشار الأمين العام، فإن هذا البرنامج الجديد حقق نجاحا محدودا في أفضل أحواله. وكان السبب في افتقاره إلى التقدم يُعزَى إلى جميع الأطراف الفاعلة الأساسية، أي البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي.

وكان أحد العوائق الرئيسية التي حدت من نجاحه، ذلك النهج النمطي الذي طبق على مجموعة بالغة التنوع من البلدان من أجل تحقيق تنميتها. والترانيم التي كثر التغني بها حول ''التحرير والخصخصة'' دون إيلاء أي اعتبار للظروف المنفردة السائدة في أي بلد بعينه، ثبت أنها أكذوبة جوفاء. وبالتالي فإن الملكية الوطنية لعملية التنمية أمر أساسي لإحداث تغيير جوهري. ذلك أن المؤسسات المحلية هي الأكثر مقدرة على تلبية الاحتياجات المحلية، مع الحفاظ على القيم المحلية. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تركز بوضوح على الملكية الوطنية للعملية الإنمائية؛ وإندونيسيا ترحب باستعداد المجتمع الدولي لقبول ذلك المبدأ باعتباره عاملا حاسما لنجاح عملية التنمية.

وكان هناك عائق آخر أمام النجاح، وهو فشل الأطراف في احترام التزاماتها، فالبلدان الأفريقية لم تتمكن إطلاقا من تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد بالكامل، في وقت تدنت فيه المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا فعليا بعد بدء البرنامج.

ولم يتحقق تقدم يذكر في فرص وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق، ولا في تخفيف عبء ديون أكثر الدول فقرا؛ علاوة على أن البرنامج كان يشوبه افتقار عام إلى مقاصد وأهداف يمكن قياسها لرصد التقدم والامتثال، وكان ذلك أحد الأسباب التي حدت من النجاح. إن إندونيسيا تقر بأهمية رصد تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لا على المستوى الوطني فحسب، وإنما أيضا على المستوى الدولي.

وأحد المجالات التي لم يتطرق إليها برنامج الأمم المتحدة الجديد، كان التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات، وأساسا شبكة الإنترنت. وحيث أن هذه التكنولوجيا الجديدة لم تكن معروفة بشكل عام في سنة ١٩٩١، فربما لا يعتبر هذا الأمر قصورا في مبادرة البرنامج الجديد. ولكن أفريقيا الآن تعتبر أقل المناطق في العام اتصالا بهذه الشبكة، وأقلها استخداما للحاسوب، مما يتسبب في إهدار الكثير من الفرص. ويسعدنا بشكل خاص أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا استهدفت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أحد مجالات الأولوية للتنمية، ومن ثم، ينبغي التشجيع على بذل جهود لمساعدة أفريقيا في سد الفجوة الرقمية خدمة للتنمية.

إن أفريقيا تعاني من عجز في رأس المال البشري والمادي والمالي، ولكن لديها في الواقع مددا كبيرا من القدرات المحلية على مباشرة الأعمال التجارية. والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم تولد ما بين ستين

وسبعين في المائة من العمالة في أفريقيا. ومع ذلك، فإن نقص التمويل وقصور الاتصال يحولان دون توسع تلك الشركات الأفريقية الصغيرة إقليميا وعالميا، كما هو الحال بالنسبة لشركات مماثلة في مناطق أخرى. والوصول إلى شبكة الإنترنت يمكن أن يساعد في النهوض بصناعة أفريقيا وصادراتها، وفي المقابل يمكن أن يساعد في فتح أفريقيا كسوق لصادرات المناطق الأخرى.

وعند تقييم جوانب فشل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات لضمان نجاح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ينبغي تذكر أن فشل البرنامج الجديد يرجع لمجموعة من الأسباب. والسلام والأمن هما أعلى هدفين للأمم المتحدة، ويجب أن يكونا كذلك بالنسبة للشراكة الجديدة، لأن هدف التنمية الذي ما زال بعيد المنال سيصبح أكثر استعصاء في غياب السلام. والتمويل الكافي ضروري لتحقيق التنمية، ولكنه لا يكفي دون ترتيبات داعمة من كل من البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي. إن نتائج مؤتمر مونتيري ومؤتمر قمة جوهانسبرغ خلف للمجتمع الدولي فائضا من النوايا الحسنة، فلنحرص على ألا نكرر الفشل الذي منينا به في الماضي، وأن نستثمر بالأحرى في النوايا الحسنة المتوفرة في الوقت الحاضر بتحويلها إلى أفعال لصالح المستقبل.

السيد ميزوكامي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): سيختتم رسميا أثناء دورة الجمعية العامة الحالية برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ومن الآن فصاعدا، سيكون تقديم الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) هو البند الرئيسي على جدول الأعمال. وفي هذا السياق، أود أن أقول مرة أخرى إن اليابان ترحب بنيباد بوصفها تعبيرا عن ملكية أفريقيا.

ونرحب أيضا بالمناقشة المشتركة التي يجري عقدها اليوم بموجب البند ٣٣ من جدول الأعمال، عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وبموجب البند ٤١ (أ) من جدول الأعمال، عن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات. فقد تساعد هذه الممارسة على تبسيط جداول الأعمال وقد تسهم في إصلاح الجمعية العامة.

إن الملكية والشراكة – وهما جوهر نيباد – مبدآن شددت حكومة بلدي عليهما أثناء عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وتؤمن اليابان إيمانا راسخا بأن ملكية البلدان الأفريقية تلعب دورا حاسما في تنميتها. ولذلك، ستواصل اليابان توفير الدعم لنيباد وستستضيف مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بتنمية أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر القادم.

ونحن نرحب بإدراك البلدان الأفريقية أن منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها؛ وإنفاذ السلام وحفظ السلام؛ والمصالحة وإعادة التأهيل والإعمار بعد مرحلة الصراع؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تمثل جميعها شروطا أساسية للتنمية. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لمناقشة مسألة حل الصراعات وبناء السلام.

وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي بذلتها البلدان الأفريقية نفسها، بالتعاون مع المجتمع الدولي، فإنها لا تزال تجابه بمشاكل تهدد السلم والاستقرار في بلدانها وفي المنطقة أيضا. ويصدق هذا القول بشكل خاص على البلدان الخارجة من الصراع، لأن الأسباب الكامنة وراء الصراع في حالات عديدة – مثل الفقر – لا تزال قائمة بعد تسوية الصراع نفسه. والبلدان التي في هذا الوضع كثيرا ما تدخل

في حلقة مفرغة من الصراع المتكرر والفشل في تحقيق تقدم إنمائي كبير.

وفي معالجة حل الصراع وبناء السلام في أفريقيا، شددت اليابان مرارا وتكرارا على أهمية انتهاج نهج شامل يدمج التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية معا لتحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة. وغني عن البيان أن ضمان التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة ضروري لنجاح هذا النهج الشامل. وينبغي الأخذ بهذا النهج في جميع المراحل، من منع نشوب الصراع إلى بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. وبفضل جهود البلدان الأفريقية – وكذلك جهود المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين – تم إحراز تقدم في عملية السلام في أنغولا وإثيوبيا وإريتريا وسيراليون. إلا أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في مرحلة ما بعد الصراع إلا من خلال تدابير تُتخذ في سياق نهج شامل.

ونظرا لأن اليابان ترى هذا الرأي، فإنها استجابت للصراعات في أفريقيا بتقديم مساعدة لتشجيع عملية السلام وتعزيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق انتقال سلس من حل الصراع إلى الإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مرحلة ما بعد الصراع. ولا نزال ملتزمين بهذه الجهود.

وفي الختام، أود أن أشدد على التزامنا الذي لا يتزعزع تجاه أفريقيا، بوصفها شريكا. وستُساهم اليابان بفاعلية وباستمرار في عملية نيباد، وسنساند جهود الدول الأفريقية.

السيد جالانغو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، يضم وفدي صوته إلى البيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل مصر باسم المجموعة الأفريقية.

وإضافة إلى ذلك، أود، باسم حكومة كينيا، أن أعرب عن تعازينا لحكومة وشعب إندونيسيا بعد الهجوم الإرهابي المروع على جزيرة بالي في الأسبوع الماضي. ونود أيضا أن نعرب عن تعازينا لحكومة وشعب استراليا التي تضررت أيضا من الهجوم.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي للطريقة الممتازة التي استمر رئيس الجمعية العامة يسيِّر بها المداولات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال، المتعلق بالتقييم النهائي لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره للأمين العام لالتزامه بالنسبة للاستعراض النهائي لهذا البرنامج.

وقد كان برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات جهدا مميزا عكس بوعي المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة للقارة الأفريقية. فقد أدرك تماما العناصر الأساسية التي يحتاج إليها الأفارقة لتحقيق المستويات المستصوبة للتنمية الاقتصادية. إلا أن من المحبط أن الأهداف الإنمائية لم تتحقق على مدى جزء كبير من العقد. وقد عُزي جزء كبير من هذا الفشل إلى تناقص الدعم الخارجي، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا، التي تناقصت من ٢٨,٦٢ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٦,٣٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. وإضافة إلى ذلك، فإن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تسفر عن النتائج المرجوة. ولذلك، تدعو كينيا إلى مراجعة معايير الأهلية لتمكين مزيد من البلدان من الاستفادة من هذه المبادرة. وفي نفس الوقت، لم تَعُد الفرص التجارية بالمنافع المتوقعة نتيجة لتدهور معدلات التبادل التجاري وما نتج عن ذلك من تناقص في عائدات الصادرات.

وعلى الرغم من ذلك السيناريو القائم، يثق وفد بلدي أنه لا يزال يوجد قدر كبير من الأمل في أن تحقق القارة تنمية مستدامة. وقد اعتمدت الحكومات الأفريقية شتى التدابير، على الصعيدين الوطني والإقليمي، لتشجيع التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، ساعدت الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي اضطلع بها في التسعينات على تحسين حالة الاقتصاد الكلي في معظم البلدان، في حين أنه جرى قطع أشواط كبيرة في عملية إضفاء الطابع الديمقراطي.

لقد أظهرت القارة التزاماتها بالتعاون والتكامل الاقتصادي عن طريق الكيانات الإقليمية مثل السوق المشتركة لشرقي وجنوبي أفريقيا، واتحاد شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي تمثل كتلا لبناء التكامل الاقتصادي للقارة الأفريقية. إن تدشين الاتحاد الأفريقي مؤخرا في ديربان، جنوب أفريقيا، لهو شهادة واضحة بذلك الجهد. ونود دعوة المجتمع الدولي لمساندتنا في ذلك المسعى.

ويشارك وفدي في فلسفة أعضاء فريق تقييم جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا المرموقين القائلة إن أول وأهم درس من تلك التجربة التي استمرت عقدا من الزمان هو أن الصراع والتنمية عدوان لدودان. وقد أكدت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، في قرارها (٥٥/٢١٧)، الارتباط الوثيق بين السلام والأمن والتنمية المستدامة، وشددت على الحاجة إلى تنفيذ شامل للتوصيات التي تضمنها تقرير الأمين العام في نيسان/أبريل ١٩٩٨ عن مسببات الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/52/871).

وترحب كينيا بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في العالم من خلال التعاون مع الترتيبات التجمعية الإقليمية ودون الإقليمية – ونحن نرحب بالتفاؤل المتزايد المتعلق بالتقدم المحرز في المفاوضات من أجل تسوية الصراعات المعلقة لفترة طويلة في القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى. وستواصل كينيا تصدر جهود حل الصراعات في منطقتنا دون الإقليمية، وأود انتهاز هذه الفرصة لإبلاغ الجمعية العامة أن مؤتمر السلام المعني بالصومال بدأ يوم الثلاثاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، في إلدوريت، كينيا، وجمع بين كل الفصائل السياسية وأعضاء المجتمع المدني وغيرهم من الأطراف المؤثرة. ونحن على أمل أن توافق الأطراف المتحاربة في الصومال أخيرا على تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وترحب كينيا، في الوقت ذاته، بتوقيع هدنة لوقف القتال بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان، واستئناف محادثات السلام في مدينة مشاكوس الكينية. إن تصميمنا على مساندة جهود السلام تلك ينطلق من الفهم الواضح أن حل تلك الصراعات هو الأساس للتنمية المستدامة والرفاه في أفريقيا.

وكان تدشين الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا من قبل قادة الدول أو الحكومات الأفريقية حدثا بارزا، إذ أنه يضع رؤية واسعة للقارة، واستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة. ونحن نرحب بدعم تلك المبادرة ونسعى لتأييدها من المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة. وتوفر اتفاقية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إطارا شاملا لمساندة أفريقيا، ونحن نرحب بالتوصية باعتماد اتفاقية الشراكة الجديدة من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كإطار لدعمهما المستقبلي لأفريقيا. وتعتقد كينيا أن نجاح اتفاقية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا سيعتمد في آخر الأمر على جهود الأفارقة مع دعم شركائنا في التنمية، مع مراعاة مبدأي الملكية والشراكة.

وأخيرا، تظل المسؤولية الأساسية في تنمية أفريقيا على عاتق البلدان الأفريقية نفسها، وللمجتمع الدولي دور

يضطلع به في هذا الجانب. وينبغي على منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى شركاء التنمية الآخرين، بمن فيهم المؤسسات التمويلية الدولية ضمان تنفيذ أنشطة المساعدة الإنمائية في أفريقيا بصورة أكثر تنسيقا من أجل إحداث تأثير ملموس على الدول المتلقية للمساعدة.

السيد برادهان (بوتان) (تكلم بالانكليزية): نحن نعتقد أن على أفريقيا التحرك للأمام والتطلع قدما نحو المستقبل، وفي هذا الإطار، تمثل اتفاقية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إظهارا لتصميم بلدان أفريقيا القوي على تحسين أوضاع شعوبهم. وقد نبعت هذه الرغبة الوجيهة من الحكمة الفطرية لقادة أفريقيا. وهي تعبير عن رغبة شعبها في التخلص من الصراعات الأهلية والإقليمية وصراعات القوة الدامية التي لا تجلب سوى البؤس والدمار؛ وفوق كل ذلك، تظهر السيادة المطلقة للشعب في تحديد مصائرهم.

ونهنئ شعوب أفريقيا وقادتهم تهنئة حارة على القرارات الجريئة التي تم اتخاذها . وتحتاج البلدان الأفريقية في سعيها وراء أهداف اتفاقية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إلى دعم المجتمع الدولي الكامل وغير المحدود، وينبغي أن تحصل عليه. وتزداد الحاجة لذلك نظرا إلى أن الالتزام الأخلاقي للبلدان المتقدمة النمو، ومؤسسات بريتون وودز وبقية المجتمع الدولي متوافر سلفا ومعبر عنه صراحة.

وكما أكد الكثير من المتكلمين مجددا في هذه الجمعية، توجت بداية الألفية الجديدة بالقرارات بعيدة النظر والمصيرية التي اتخذها قادتنا في مؤتمر قمة الألفية، وبعد ذلك، أضفى الأمين العام على تنفيذ القرارات الدولية أهمية وأبرزها. وحدث ذلك في مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ، ضمن ملتقيات أخرى. وتمثل اتفاقية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إطارا مركزا للسعي وراء الأهداف الإنمائية للألفية لإحدى أكثر المناطق تهميشا في العالم. ومن المناسب في هذا المقام ملاحظة أن ضمن الـ ٤٩ بلدا من أقل البلدان نموا، تقع ٣٤ بلدا في أفريقيا.

وقد أثارت تجربتنا في التعاون الدولي، خصوصا حين يتعلق الأمر بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية، مسألة من الذي يقرر ما يمكن عمله في بلد أو منطقة ما. ومرة أخرى، من هم أصحاب العملية؟ ورغم أهمية المناقشات والحوار بين المساهمين والمتلقين، والدور الهام الذي يضطلع به المستشارون والاستشاريون الأجانب، ينبغي أن تتركز ملكية المشاريع والبرامج الإنمائية على الحكومات والشعب المتوقع استفادتهم منها. وذلك الاتجاه هام، إذا كان للبرامج الإنمائية أن تحدث أثرا دائما في البلدان المتلقية. وذلك مبدأ لا يتجزأ من اتفاقية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وينبغي أن نحترمه.

وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا، أكد وفدي باستمرار أنه لا بد من مواصلة أداء المساعدة الإنمائية الرسمية لدور هام. وذلك ينطبق خصوصا فيما يتعلق بإنشاء البنى التحتية للمواصلات والاتصالات، علاوة على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. ولا تصبح القروض خيارا ذا جدوى إلا إذا كانت مدخلا في البرامج المدرة للدخل والمشروعات التي تمكن من السداد أو عندما يكون البلد المعني في حالة تمكنه من سدادها من مصادر دخل أخرى. وإذا تم تجاهل هذه النظرة، حينئذ تكون النتيجة هي المديونية.

ويمثل الاستثمار المباشر الأجنبي عنصرا مهما في تمويل التنمية لتعزيز المشاريع الخاصة، والحصول على التكنولوجيا، وتوسيع التجارة بالإضافة إلى زيادة مستويات الاستخدام والدخل.

ولكن المشكلة الأساسية للبلدان النامية، وخاصة لأقل البلدان نموا، هي كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وكما هو معروف جيدا، فإن الاستثمار الخاص يذهب إلى البلدان التي يمكن تعظيم الربحية فيها. ولسوء

الحظ، فإن الظروف في أقل البلدان نموا لا تجذب دائما الاستثمار الأجنبي دائما، على الرغم من بذلها لأقصى جهودها. وإن البنية التحتية وتسهيلات الاتصالات، والقوة العاملة المتعلمة المدربة تقنيا والسلام والاستقرار متطلبات مهمة.

ولتطوير وترسيخ تلك الشروط، تحتاج أقل البلدان نموا إلى مساعدة إنمائية رسمية لاستكمال مواردها المحلية. ومن أجل تمويل التنمية، يجب أن نتحرك بسرعة أكبر وبهدف من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في مونتيري. ومن الضروري بث الحياة في روح مونتيري من أجل تحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية. ويجب أن يتوافر التمويل لتنفيذ قرارات المجتمع الدولي. وهذا ما تحتاجه الآن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونحن نأمل أن يتصدى المجتمع الدولي للتحدي في هذا الوقت.

السيد شياه (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بالتقرير المرحلي للأمين العام حول أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/57/172). ونرحب أيضا بتقريريه عن التقييم المستقل لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (A/57/156) وعن استعراض وتنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (A/57/175). وإن مداولات اليوم بشأن تلك التقارير الثلاثة توضح الأهمية التي تعلقها هذه الهيئة العالمية على تنمية ورفاه أفريقيا.

ونحن نتفق جميعا على أن أفريقيا تواجه قضايا عديدة ومعقدة، ويجب التعامل معها بصورة شاملة ومتكاملة ومنسقة. ولم ينتج عن الحروب العديدة في أفريقيا دمار واسع وفقدان حياة العديد فحسب، بل أسهمت أيضا في استحداث ملايين من الأشخاص المشردين داخليا وما يزيد على تسعة ملايين لاجئ. ولذلك، تنظر ماليزيا برعب إلى التمرد العسكري الحالي في كوت ديفوار، البلد الذي يعتبره الكثيرون قلعة الاستقرار والرخاء في غرب أفريقيا. ونأمل ألا يطول أمد الصراع الذي بدأ في ١٩ أيلول/سبتمبر بحيث يضر بسكان البلد، بوجه خاص، وبمنطقة غرب أفريقيا بأسرها بوجه عام.

ومع ذلك، أسعدتنا محاولات تبذل مؤخرا لصنع السلام في كل من السودان والصومال. ونأمل أن تنجح تلك الجهود. ونشيد بجهود أفريقيا ذاتها لإنشاء الآليات الملائمة لمنع وإدارة وحل الصراعات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وللمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دور مهم تؤديه في الدبلوماسية الوقائية وفي التسوية السلمية للنزاعات وخاصة في سياق الصراعات الحالية في أفريقيا. ويجب في ذلك الصدد، إيلاء الاهتمام الضروري إلى الأدوار المهمة التي يؤديها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجهات أخرى.

وقد لاحظنا أن الأمين العام واصل في تقريره الأخير التأكيد على أهمية الربط بين السلام والتنمية. وفي غياب الاستقرار السياسي الضروري لجذب الاستثمار ورأس المال الأجنبيين، ستجد بلدان أفريقية صعوبة في البدء في أي برامج إنمائية جادة. وفي أماكن الصراعات التي تمت فيها استعادة الاستقرار، أدت عمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع إلى توليد التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

ومع ذلك ما زالت القارة متأخرة عن تحقيق هدف نمو يبلغ ٦ في المائة سنويا من الناتج القومي الإجمالي كما تحدد في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وعلى الرغم من أن ١٥ بلدا أفريقيا قد حققت معدلات نمو أعلى من ٥ في المائة، فذلك لا يزال أقل من

معدل النمو البالغ ٧ في المائة سنويا الضروري لتحقيق هدف الإنمائي للألفية وهو تخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

إن التعاون والمساعدة الدوليين حتميان إذا أرادت أفريقيا أن تنتعش وأن تضع مسارها على الطريق الصحيح صوب التنمية. وهناك الكثير الضروري أن تقوم به البلدان المتقدمة النمو في مجال توفير موارد مالية، ووصول أفضل إلى الأسواق وتقليل الحواجز التجارية أمام الصادرات الأفريقية. وتشكل القارة واحدا في المائة فقط من التجارة العالمية على الرغم من أنها موطن ١٠ في المائة من سكان العالم و٣٠ في المائة من موارده الطبيعية.

وبالقدر نفسه من الأهمية، أن كثيرا من البلدان الأفريقية لا تزال تواجه الديون الخارجية التي تصيب الاقتصاد بالشلل والتي تشكل خدمتها ثلث عائدات التصدير من تلك البلدان. وكل هذا القدر من الديون سيعوق الاستثمار العام في تنمية البنية التحتية المادية والموارد البشرية. ونحن نرحب بالجهود المبذولة للتخفيف الشامل للديون ومن ضمنها الجهود التي يتم تنفيذها من خلال مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي بموجبها تحصل الدول الفقيرة التي لا تستطيع تحمل عبء ديونها على تخفيف متسق للديون. ومن المشجع أن نلاحظ أن ٢٣ بلدا أفريقيا تتلقى الآن المساعدة من المبادرة.

ويجب أن تهتم الحكومات الأفريقية اهتماما كافيا بتقليل ميزانيات الدفاع لديها، وخاصة فيما يتعلق بشراء الأسلحة. ونحن في ذلك الصدد، نشيد بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تجديد وقف استيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا. وهناك حاجة أيضا إلى جهود متضافرة لتشجيع البلدان الأفريقية على المشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ويمكن أن تستخدم الأموال الطائلة التي يتم إنفاقها سنويا على شراء الأسلحة الصغيرة، بصورة أفضل لغايات أكثر إنتاجية مثل الاستثمار في التعليم والصحة وترويج النمو الاقتصادي، وهي عوامل أساسية في تقليل الفقر. وفي الوقت نفسه، لا يمكن التقليل من قيمة عمليات التحول إلى الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية المستدامة بوصفها شروطا أساسية للسلم الدائم وتعزيز النمو الاقتصادي. ونرحب بمبادرة البلدان الأفريقية لإنشاء آلية لاستعراض النظراء لتعقب التقدم المحرز في مجالات الشفافية المالية والمساءلة وحماية سلامة النظم النقدية وتعزيز المعايير المالية والمصرفية بغية تحسين الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية للبلدان الأفريقية.

وقد أعلنا في هذه الهيئة، أن ماليزيا ترى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تعهدا جريئا من أجل وقف تهميش أفريقيا من عملية العولمة وتعزيز تكاملها في الاقتصاد العالمي. ويجب أن تصير البلدان الأفريقية أصحاب المصالح في برامج تنميتها، بالشراكة مع الوكالات الدولية. ونعتقد أن الشراكة الجديدة هي تعبير عن التزام القادة الأفارقة ببناء ثقافة قوية ودائمة للديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والنمو الاقتصادي المستدام في القارة. ولكن لا يسع أفريقيا أن تفعل ذلك بمفردها. فهي تحتاج إلى دعم كبير من المجتمع الدولي إذا أرادت أن تحقق أهداف إعلان الألفية للتنمية المستدامة وتقليل الفقر.

وبينما أعرب المجتمع الدولي، بوجه عام، وأعربت خطة العمل الأفريقية التي أقرتها مجموعة الدول الثماني الصناعية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بوجه خاص، عن دعم الشراكة الجديدة، يمكن تحويل الموارد المالية للجهات المانحة في ضوء الاحتمال المتزايد لعمل عسكري أمريكي ضد العراق. وذلك الاحتمال والاقتصاد العالمي الذي يزداد ضعفه يمكن أن يعوقا تحقيق أهداف الشراكة الجديدة.

أما بالنسبة إلى ماليزيا، فأود أن أؤكد مجددا أننا نقدر العلاقات التقليدية الوثيقة والودية التي تربطنا بأفريقيا. وأننا نفتخر، بشكل خاص، بأواصر الصداقة والتعاون المديدة مع العديد من البلدان الأفريقية، وأننا نتطلع إلى زيادة تعزيز ذلك التعاون والتضامن بطرق ملموسة أكثر. وستواصل ماليزيا، في إطار مواردها المحدودة، الاضطلاع بدورها المتواضع في توطيد التعاون مع البلدان الأفريقية، عن طريق برامج التدريب الخاصة بها.

وفي ذلك الصدد، وبروح من التعاون بين بلدان الجنوب، وسعت ماليزيا نطاق البرنامج الماليزي للتعاون التقني في عام ١٩٨١ لكي يغطي البلدان الأفريقية. وحتى اليوم، التحق أكثر من ٤ ٠٠٠ مشارك، بمن في ذلك مشاركون من أفريقيا، في دورات تدريبية مختلفة قصيرة ومتوسطة الأمد في الإدارة العامة والمجالات التقنية في مختلف المؤسسات الماليزية. وسنواصل أيضا تبادل الآراء والتعامل مع شركائنا الأفارقة في سبيل إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز برامجنا الخاصة بالتعاون والشراكة، بما في ذلك من خلال حوار لانغكاوي الدولي. وفي علاقتنا مع أفريقيا، بذلنا الجهود لتعزيز مستوى التعاون عن طريق مفهوم ''الشراكات البارعة''، بما يعني، الشراكات القائمة بين الحكومات والقطاعات الخاصة بهدف تعزيز أنشطة اقتصادية مستدامة وأفضل، مما يكفل تحقيق علاقة تعود بالربح على كل الأطراف.

وتتنبه ماليزيا دائما إلى الحاجات الإنسانية لأصدقائنا في القارة الأفريقية، وقد قدمنا لهم المساعدة بكل وسيلة ممكنة. وفي ذلك الصدد، ستسهم ماليزيا بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار للتخفيف من حالة العجز الغذائي الخطير الذي ألَمَّ بالجنوب الأفريقي.

السيد بينونا (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، بتقريره (A/57/172)، الذي يصف لنا إجراءات المتابعة الخاصة المتخذة، فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في تقريره المهم جدا لسنة ١٩٩٨ (A/52/871) عن أسباب الصراعات وتعزيز سلام دائم وتنمية مستدامة في أفريقيا.

ويرحب وفد المغرب بالتقييم الإيجابي الذي أجراه الأمين العام في ذلك التقرير والذي يلقي الضوء على التقدم المحرز في مجموعة من الأنشطة، وسأعالج أولا جوانب التقرير الإيجابية.

أولا، وفيما يتعلق بأنغولا، فقد سررنا جميعا لأن نرى هذا البلد الشقيق يستعيد السلام والاستقرار بعد سنوات وعقود من الصراع، مما سيسمح له بأن يكرس نفسه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما ينطبق أيضا على الصراع القائم بين الأخوة في إريتريا وإثيوبيا، والذي استقر بفضل القرار الصادر عن لجنة الحدود والذي وافق عليه الطرفان، بهدف رسم الحدود بشكل نهائي. وهذه هي الحال في النهاية – على الرغم من التقدم الذي ما زال يجب إحرازه – بالنسبة إلى الصراع الدائر، للأسف، في بلدان منطقة نهر مانو، ونأمل أن نتحرك قدما نحو إعادة إحياء الثقة واستتباب السلام المدني فيما بينها.

ويبين تاريخ الصراعات أنه كلما استخدم طرف أو عدة أطراف العامل العرقي، فإن ذلك يمكن أن يتسبب في نشوب صراع، لكن يمكن أيضا أن يوجه البلدان المعنية نحو الاستقرار والتعاون الدائم، في حال السماح بالتعاون عبر الحدود. ولذلك هناك تفاعل – سواء داخليا أو على مستوى البعد العالمي – بين احترام حقوق الإنسان الأساسية وحقوق الأقليات وإعادة إحلال السلام والتنمية الإقليميين. وينبغي

أن نبقي هذا النهج في بالنا. فقد أثبت فائدته في أنحاء عديدة من العالم، لا سيما في أوروبا في أعقاب نهاية الحرب الباردة.

وما زالت المملكة المغربية مقتنعة بأن تطوير التعاون الإقليمي ودون الإقليمي يشكل العامل الأساسي لتفادي احتدام التنافس والصراع العرقي وأنه يعتبر أكثر السبل فعالية لتجاوز حالات الصراع المحتمل أو الفعلي. وهذا ينطبق أولا بشكل واضح على أفريقيا، لأن أفريقيا، كما يعلم الجميع، قد ورثت مخلفات الاستعمار، التي ترافقت، في غالب الأحيان، مع حدود مصطنعة رسمت بشكل عشوائي. ولذلك، يشاطر وفد بلادي الأمين العام رأيه بأن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، والتفاعل الاقتصادي في أفريقيا يمكن أن يعززا الثقة بين البلدان المتجاورة، ونتيجة ذلك، يسمحان لنا بإرساء أسس متينة للسلام الدائم والتنمية المستدامة.

والمملكة المغربية، بالنظر إلى حرصها على احترام علاقات حسن الجوار وتعزيزها، مصممة على متابعة الالتزام بأي عمل يزيد من رفاه سكان منطقة المغرب. ونأمل أن يعود استقرارها وازدهارها بالفائدة على القارة الأفريقية بأسرها، لأننا نشكل همزة وصل بين أوروبا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء. والتقدم الذي تحقق حتى الآن في سبيل استعادة السلام في بعض المناطق من أفريقيا – وإن كانت آثاره لم تصبح ملموسة بعد – يدل على فعالية النهج الذي اعتمدته الأمم المتحدة. وإن تعيين الأمين العام لوسطاء خاصين، وتشكيل لجان خاصة مكلفة بالنظر في مصادر النزاعات هي إجراءات جديرة بالتأييد والدعم.

وبالمثل، فقد شهد العام الماضي نجاح مبادرتين أفريقيتين أيدناهما بشدة في الوقت المناسب: وهما إنشاء مكتب إقليمي لغرب أفريقيا، وهو الآن يباشر العمل؛ واتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا ينص على إنشاء فريق استشاري مخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع. وقد أيدنا تلك المبادرة مجددا في الوقت المناسب. وإن إنشاء المكتب الإقليمي، كما قلت، سيسمح لنا بالتأكيد بأن نعزز السلام في منطقة نهر مانو وفي غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأفرقة الاستشارية المخصصة — وقد أنشئ أولها لغينيا – بيساو – ستساعد البلدان المعنية على تضميد جراحها والخروج من أهوال الصراعات التي عانت منها.

وقد سمعنا عدة مرات هنا أن البلدان التي شهدت هذا القدر من المعاناة وهي في حالة من التخلف الشديد، لا يمكنها أن تحقق التقدم بنفسها؛ فهي بحاجة إلى المساعدة الدولية الكبيرة، وهذا هو دور المنظمة – في أن تمد لها يد العون. وهذه المساعدة عبارة عن بناء السلام، بالطبع، ولكن أيضا معالجة مسألة عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم.

وستستمر المملكة المغربية في التضامن مع جميع أشقائها الأفارقة، ولن تدخر جهدا في سبيل النهوض بقضية السلام في القارة الأفريقية، لا سيما في منطقة تشكل ببساطة امتدادا للمغرب – وهي غرب أفريقيا – حيث نأمل العمل بأكبر قدر ممكن من النشاط لإحلال السلام الدائم. ونأمل بصفة خاصة أن يعقد في نهاية تشرين الأول/أكتوبر أو بداية تشرين الثاني/نوفمبر مؤتمر قمة ثان لرؤساء بلدان نهر مانو في الرباط برعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

السيد لوي (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا، وقبرص، ومالطة، فضلا عن أيسلندا، والنرويج، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية تؤيد هذا البيان.

لقد أوليت أفريقيا أولوية عالية في جدول أعمال دورة الجمعية العامة لهذه السنة، وهو أمر صائب. ويمثل ميلاد الاتحاد الأفريقي، وتعزيز الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والتوقعات الإيجابية الأخيرة بإنهاء بعض الصراعات المطولة في أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وإريتريا، وسيراليون، والسودان – تطورات سياسية ملحوظة من شأنها أن تكون بشيرا بمستقبل باهر للقارة الأفريقية وشعوبها.

وهنا في الأمم المتحدة، استطعنا بالفعل الانخراط في مناقشات موضوعية للتحديات والفرص التي تواجه أفريقيا. وحددت الجلسة العامة رفيعة المستوى في ١٦ أيلول/سبتمبر بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والاستعراض اللاحق لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات بوضوح مدى التحديات الإنمائية التي تواجه أفريقيا. كما شددت على الحاجة إلى جهد متضافر من المجتمع الدولي لإيلاء دعمه الكامل لمساعدة الجهود الأفريقية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأود أن أبدأ بالتعليق بإيجاز عن الاستعراض الذي اختتم مؤخرا لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا. فالاتحاد الأوروبي مسرور لنتيجة المفاوضات في اللجنة الجامعة المخصصة. ولقد استفدنا دروسا من برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا ستطبق لدى تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وتنظيم دعم منظومة الأمم المتحدة المستقبلي للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. فأولا، نحن أسسنا بقوة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا كإطار مستقبلي تتركز عليه جهود المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، من أجل تنمية أفريقيا. وثانيا، نحن طالبنا منظومة الأمم المتحدة بضمان رد فعل متماسك دعما لتطبيق الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على المستوى القطري. وأخيرا، اتفقنا على تضمين بند شامل وحيد بشأن تنمية أفريقيا في جدول أعمال الجمعية العامة السنوي.

وأود أن انتقل إلى التقرير المرحلي للأمين العام (A/57/172) عن تنفيذ التوصيات المضمنة في تقرير الأمين العام بشأن مسببات الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. فالاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل مع الشركاء الأفارقة في تعزيز الطاقات الإقليمية والمحلية من أجل منع وإدارة وحل الصراع. وفي الوقت الحالي، يبحث الاتحاد الأوروبي في طرائق للمزيد ومن تعزيز وتوسيع الدعم من أجل إنماء القدرات الأفريقية في مجال منع وحل الصراع. والاتحاد الأوروبي ملتزم كذلك بالمساعدة في تعزيز ومساندة عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام والمساعدة في جهود إعادة البناء في فترة ما بعد الصراع. وهذا التعاون متجذر في المبدأ الأساسي للملكية، بمعنى أن المسؤولية الأساسية تقع على أفريقيا نفسها. ونحن في هذا الاتجاه، نرحب بمبادرة السلام والأمن للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، بما في ذلك مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والذي يقوم على هذا المبدأ والذي سيعيد تشكيل الإطار لتعزيز البناء الأمني الأفريقي. وفي هذا الإطار، نقر كذلك بالدور الحيوي الذي تضطلع به المنظمات الأفريقية دون الإقليمية في الإسهام في حل الصراعات. فهي لبنات هامة لبناء التكامل السياسي والاقتصادي الأفريقي، ولديها إمكانية الإسهام في ضمان السلام والرفاه في أفريقيا.

ويشير التقرير بحق إلى الطرائق التي يؤدي فيها انتشار الأسلحة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خصوصا – إلى إشعال الصراع. والاتحاد الأوروبي منخرط بنشاط في محاولة منع تراكم الأسلحة المفرط في أفريقيا. ولكن من أجل استدامة هذا الجهد، ثمة حاجة واضحة إلى تطوير آليات فعالة للسيطرة على الأسلحة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، وعلى وجه الخصوص، مع المنظمات دون الإقليمية.

كذلك يشكل الاقتتال للسيطرة على الموارد الطبيعية مصدرا واضحا آخر للصراع في أفريقيا. وفي هذا الاتجاه،

يشجع الاتحاد الأوروبي استمرار عملية كيمبرلي، التي تؤدي دورا هاما في منع الصراعات في أفريقيا.

وأخيرا، نشيد بالأمم المتحدة على قرارها تصعيد استجابتها لحالات الصراع وبنائها للسلام في أفريقيا. ونحن نرى الأمم المتحدة عاملا عالميا بالغ الأهمية في هذا الاتجاه. وقد يوفر إنشاء مجلس الأمن للفريق العامل المخصص المعني بمنع وحل الصراع في أفريقيا والتكوين الأخير لفريق استشاري مخصص معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع، تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فرصا للنهوض بالتنسيق بين هذين المجلسين. ونحتاج إلى أن نقر ونعمل بنهج مدمجة ومتكاملة لحل الصراع، وبناء السلام والتنمية في أفريقيا، كما دعا إليه الأمين العام.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): كانت السنة الماضية سنة خصبة من أوجه كثيرة بالنسبة للقارة الأفريقية وعلاقتها بالمجتمع الدولي. ولم يصبح عدد من الصراعات الرئيسية قريبة من الحل فحسب، وإنما اتخذت القارة نفسها خطوات درامية لتأكيد السيطرة على مصيرها الخاص لفائدة سكانها الـ ٧٠٠ مليون.

وفي مجال حل الصراع، شهدت هذه السنة اتخاذ خطوات كبيرة نحو إحلال السلام والأمن في أنغولا، وسيراليون، وعلى الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. وبالإضافة إلى ذلك، سيسهم عدد من التطورات الإيجابية الأخرى، خصوصا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحوض نهر مانو وفي السودان إسهاما أكبر دون شك في مناخ السلام والاستقرار، عندما تصل هذه التطورات إلى نتائج.

بل الأكثر أهمية في رأي إسرائيل هو التطورات السياسية على المستوى الإقليمي، التي ستعمل على تعزيز التقدم المحرز في مجالي حل الصراعات ومنع الصراعات. وبالفعل، أنه قيل في كثير من الأحيان إن التنمية – وعلى وجه الخصوص التنمية المستدامة – هي أفضل ضمان ضد الصراعات، وأن السلم والأمن هما أفضل خلفية تنفذ في ظلها السياسات الإنمائية النشطة. والأكثر وضوحا من تلك، دون شك، مولد الاتحاد الأفريقي، من ناحية، وطرح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من ناحية أخرى.

وإسرائيل تتفق تمام الاتفاق مع النهج المحدد في التقرير المرحلي للأمين العام، الخاص بالانتقال من ثقافة رد الفعل تجاه الصراعات إلى ثقافة المنع. وهذا التغيير يجسد المبادئ السامية العليا لهذه المنظمة، كما وردت في الميثاق. والمنع يخفض إلى حد كبير التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للصراع والأهم من ذلك كله التكلفة البشرية. وهذا هو المبدأ السامي الذي أسست عليه هذه المنظمة – وهو إنقاذ البشرية من ويلات الحرب – وإسرائيل تشارك في الاعتقاد بأنه لا توجد طريقة لحماية أبنائنا من حروب الغد أفضل من منع نشوب الصراعات المسلحة اليوم.

وبالمثل، فالجهود المبذولة في بناء سلام دائم وتعزيز التنمية المستدامة جديرة بالملاحظة. ونحن نعتبر أن من المهم أن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة عقد على أرض القارة الأفريقية، وبالتالي فإنه لم يبرز الالتزام الأفريقي بمبادئ التنمية المستدامة فحسب، وإنما أبرز أيضا اعتراف العالم بأفريقيا باعتبارها مكانا ملائما للمناقشات بشأن ذلك الأمر الحاسم.

لقد اعتبرت إسرائيل دائما أن علاقاتها مع أفريقيا ذات أولية قصوى. ومنذ أواخر الخمسينات، وإسرائيل تسعى إلى بناء شراكات تنمية مع الدول المستقلة حديثا في أفريقيا جنوب الصحراء. وبينما لا تزال إسرائيل نفسها بلدا ناميا، فإنها عقدت العزم على إشراك الآخرين في بعض الدروس المستفادة بصعوبة لبناء الأمم. ونحن، وقد شعرنا بالامتنان للتوجيه الذي تلقيناه في أيامنا الأولى، شعرنا بأن

المعرفة والخبرة المكتسبتين لم تكونا معرفتنا ولا خبرتنا، وإنما كانتا، بدلا من ذلك، وديعة لدى إسرائيل لتنقلها إلى الآخرين، عند الحاجة.

وهكذا ولد مركز إسرائيل للتعاون الدولي، وهو أحد الأمثلة الأولى على التعاون بين البلدان النامية نفسها. والآن، وبعد حوالي ٥٠ عاما، أصبح التعاون تقليدا والتزاما بدلا من مجرد تجربة.

ونتيجة لتلك البدايات، كانت أنشطة المركز دائما قائمة على فرضية أننا لا يمكننا أن نفترض أننا نوجه الآخرين بشأن موضوعات التنمية؛ إننا لا يمكننا سوى بناء القدرات، وعلى وجه الخصوص القدرة البشرية، لنمكن البلدان النامية من تطبيق فهمها لتحدياتها في سياق محلي. ولا يمكن أن يكون هناك رد صحيح واحد لكل الحالات في كل بلد، سواء كانت تمكين المرأة، أو التغلب على آثار الكوارث الطبيعية أو تحسين الأمن الغذائي. وأحسن ما يمكن القيام به هو محاولة المشاركة في نهج لحل المشاكل يمكن أن يطبق، عندئذ، في سياق واحد أو في عدد من السياقات المحددة. هذه هي فلسفة المركز، وهي فلسفة ظلت مأخوذا بها لما يقرب من نصف قرن.

ولتلك الأسباب بالتحديد تحيي إسرائيل الخطوة الأولى التي تجسدها المبادرة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونهج المبادرة الخاص بالتعاون على المستوى الإقليمي لزيادة التوزيع الأقصى الكافي للموارد المحدودة جدير بالثناء، وفي رأينا، أنه خطوة عظيمة إلى الأمام. وعلاوة على ذلك، فتوسيع العملية الإنمائية لتشمل العناصر الفاعلة المتجاهلة أو المهمشة أمر هام.

وإسرائيل مستعدة لقبول التحدي الذي قدمته أفريقيا في شكل المبادرة؛ وبالفعل، إذا كان هذا سيؤدي إلى استغلال أكثر فعالية لجهودنا التعاونية، فإنه كلما كان أكثر كان أفضل. ولذلك، نتطلع إلى الاستمرار المثمر لشراكتنا الطويلة الأجل.

وتود إسرائيل أن تشكر الأمين العام على الجهود المبذولة في التقارير، بينما تهنئ في الوقت نفسه زعماء أفريقيا على الخطوات الهامة من أجل التمكين الذاتي التي اتخذت في العام الماضي. إننا في الشرق الأوسط، نعتبر التفاؤل إحدى مهارات البقاء على قيد الحياة؛ ومع ذلك لا يسعني إلا الاعتقاد بأنه في مواجهة كل التحديات – سواء كانت من صنع الإنسان أو طبيعية – هناك بالفعل أمل إذا واصلنا السير على طريق الاحترام المتبادل، والدعم المتبادل والإنجاز المتبادل. وفي هذه القرية العالمية المتكافلة لا يمكن أن تكون هناك تمييزات زائفة، ولذلك فإننا نقول: مستقبل أفريقيا هو مستقبلنا؛ ونجاحاتها، وأوجه فشلها أيضا، هي أوجه نجاح وفشل المجتمع الدولي كله.

السيد مرا (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي، أولا وقبل كل شيء، أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل بشأن أسباب الصراع في أفريقيا والسلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. البلدان الأفريقية لا تزال، رغم إمكاناتها العظيمة ومواردها البشرية، تواجه الكثير من أكبر تحديات العالم. والجهود الإنمائية تخلفت في أفريقيا بدرجة أكبر مما تخلفت في أي منطقة أخرى من العالم.

ولا يزال الصراع والمرض والدين والفقر والتخلف الاقتصادي سمات أفريقيا اليوم. ومع ذلك ينبغي في عصر العولمة والتكافل هذا أن تحصل أفريقيا على نصيبها العادل من منافع العولمة. ووفد بلدي يرى أنه ينبغي للمجتمع العالمي أن يولي اهتماما كبيرا بأفريقيا، وينبغي أن يعزز شراكة أقوى مع المنطقة.

إن التركيز الدولي على أفريقيا ليس ظاهرة جديدة. ومن المبادرات الهامة التي طرحتها الأمم المتحدة برنامج الأمم

المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٤٦/١٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. والبرنامج كان صفقة متكاملة من الالتزامات المتبادلة من جانب البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي للإسراع بتحويل وتحقيق التكامل وتنويع الاقتصادات الأفريقية، لتخفيف ضعفها أمام الصدمات الخارجية وتعزيز اعتمادها على الذات. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره العميق لعمل اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة المعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة، والتقرير الذي قدمه الأمين العام بشأن هذا الأمر، وأيضا التوصيات والاقتراحات الخاصة بالاشتراك في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. ومع ذلك، جاءت نتيجة الاستعراض النهائي، وفقا للجنة المخصصة، أبعد من أن تكون مرضية وأقل تشجيعا.

يشكل السلام والاستقرار شرطين أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة في كل منطقة من مناطق العالم. إلا أن التاريخ الحديث لأفريقيا لم يكن خاليا تماما من الصراعات والنزاعات الأهلية. غير أنه مما يثلج صدورنا أن نعلم أنه قد تم إحراز تقدم صوب استعادة السلام والاستقرار في بعض مناطق أفريقيا. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يثني على الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة والتي ساهمت في تحقيق ذلك التقدم.

ومما يشجعنا أيضا المبادرة المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، التي طرحها القادة الأفريقيون خلال اجتماع قمتهم الذي عقد في شهر تموز/يوليه ٢٠٠١. فقد انبثقت هذه المبادرة من القارة الأفريقية نفسها ومن شأنها أن تضمن التنمية في أفريقيا في المستقبل. ومن المؤكد أن تحقيق السلام، والأمن، والديمقراطية والحكم الصالح، والإدارة الاقتصادية المشتركة والمحسنة والتعاون الاقليمي والتكامل – وهي أمور أكدتها الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا – ستمهد السبيل أمام التنمية في أفريقيا في المستقبل. كما أن إعادة تنظيم منظمة الوحدة الأفريقية بتحويلها إلى الاتحاد الأفريقي تتيح دينامية جديدة للتعاون فيما بين البلدان الأفريقية، وتشدد على التكامل الاقتصادي كوسيلة لتحقيق المزيد من الوحدة السياسية فيما بين الدول الأفريقية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي أيضا بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (القرار ٥٧/٢) الذي اتخذ في الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي عقدتها الجمعية العامة يوم ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

إن القارة الأفريقية تواجه تحديات جسيمة عديدة يتعين عليها أن تتغلب عليها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولا بد من أن يتم ذلك من خلال نهج شامل متعدد الأوجه. ويتمثل التحديان الرئيسيان اللذان يواجهان أفريقيا في تخفيف حدة الفقر والجوع ومعالجة الأمراض الخطيرة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. وأن تخفيض عدد الأفريقيين الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، كما تنص على ذلك أهداف الألفية للتنمية، يتطلب أن يرتفع متوسط المعدل السنوي للنمو الاقتصادي في أفريقيا إلى ٧ في المائة على الأقل. لكن أداء البلدان الأفريقية خلال العقد المنصرم كان دون ذلك الهدف بكثير، إذ لم يتجاوز متوسط المعدل السنوي لذلك النمو ٣ في المائة تقريبا. ويتعين على أفريقيا أن تحفز نموها الاقتصادي من أجل تخفيف حدة الفقر والتغلب على مشكلة الجوع، وهذا يتطلب توفير موارد كبيرة. إلا أن المدخرات المحلية في أفريقيا متدنية جدا. وتعتمد معظم احتياجاتها المالية على مصادر خارجية مثل الاقتراض والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر. لقد أدى اجتماع مجموعة الـ ٨ الأخير في كاناناسكيس إلى توليد الأمل في أن تقدم البلدان متقدمة النمو المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا

لتمكينها من تنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة. ولئن كان يجدر الترحيب بما تعهدت به البلدان المتقدمة صناعيا من زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية لتصل إلى ١٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٦، يوجه نصفها إلى أفريقيا، فإن البلدان المتقدمة صناعيا ينبغي لها أيضا أن تسعى جاهدة إلى زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية لتصل إلى هدف ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المتفق عليه. ويتعين على أفريقيا أن تقوم من جانبها ببذل كل الجهود الممكنة لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتهيئة مناخ مؤات لهذه الاستثمارات.

وتستحق قضية تخفيف عبء الديون الخاصة بأفريقيا أن تولي اهتماما جادا بغية تمكين تلك القارة من تحرير الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية والإنفاق على المشاريع الاجتماعية. ونرحب بمبادرة البنك الدولي الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون الرامية إلى تخفيف عبء ديون أفريقيا. ومما يشجعنا أيضا أن ديون ٢٢ من البلدان الأفريقية ستخفض بمقدار ١٩ مليار دولار، الأمر الذي يدل على انتهاج سياسات اقتصادية صائبة وقرارات إدارية حكيمة. ونطالب بتخفيض أسرع وأعمق في مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبتقليل الشروط المفروضة عليها. ويتفق وفد بلادي مع الرأي الذي يؤكد أن تخفيف عبء الديون وحده لا يستطيع مهما كان سخيا أن يضمن قابلية الديون للاستدامة لأمد طويل. إن الحل الدائم لهذه المشكلة لا بد من أن يستند إلى سياسات سديدة وإدارة رشيدة، واقتراض جديد حصيف وحذر، وإدارة سديدة للديون في إطار المبادرة الخاصة بتخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالإضافة إلى تمويل مسؤول من جانب الدائنين.

ومن أخطر التحديات التي تواجه أفريقيا اليوم التهديد الذي يمثله وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتبلغ حالات الإصابة بهذا المرض في أفريقيا وحدها ٧٠ في المائة من إجمالي حالات الإصابة في العالم كله، وقد أودى هذا المرض بحياة ٢,٢ مليون شخص في هذه القارة في عام ٢٠٠١ وحده. ولم يؤد ذلك فقط إلى تأثير خطير على إنتاجية القوة العاملة ومتوسط العمر المتوقع، بل أنه كانت له أيضا آثار اقتصادية واجتماعية جسيمة. ومما يثلج صدر وفد بلادي أن يعرف أن جميع الهيئات الأساسية في منظومة الأمم المتحدة تقوم حاليا بإدخال قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مشاريعها وبرامجها المتعلقة بأفريقيا، كما أن البنك الدولي خصص مؤخرا مليار دولار من أجل برامج متعددة الأقطار لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا، لا سيما في المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. كما أن قيام الأمين العام بإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز يمثل مبادرة جديرة بالثناء. ومن شأن زيادة أموال ذلك الصندوق إلى المستوى المستهدف – من ٧ إلى ١٠ مليار دولار سنويا – أن يساعد كثيرا في مكافحة هذا الوباء، لا سيما في المناطق الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

لقد تم تحديد اتجاه التنمية في أفريقيا في المستقبل بوضوح في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وهي مبادرة يتولى الأفريقيون بأنفسهم قيادتها وملكيتها وإدارتها. ولئن كانت المسؤولية الأساسية عن تنفيذ هذه الشراكة الجديدة تقع على عاتق البلدان الأفريقية المعنية، فإن نجاحها يعتمد على وجود استجابة متضافرة ومتسقة لهذه المبادرة من جانب المجتمع العالمي، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وختاما، يود وفد بلادي أن يعرب عن دعمه الكامل لجهود أفريقيا الرامية إلى إعلان المزيد من السلام والاستقرار، وتحقيق النمو والتنمية المستدامين من خلال مبادرتها.

السيدة بوليدو سانتانا (فنزويلا) (تكلمت بالاسبانية): إن النظر بصورة مشتركة في هذين البندين يمكننا من أن نقيّم من منظور عالمي نتائج المساعدات التي يقدمها

المجتمع الدولي إلى أفريقيا بغية تمكين تلك القارة من تحقيق نمو وتنمية مستدامين في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتخفيف ما للصراعات الداخلية والدولية من آثار على البلدان التي تحاول تحقيق تلك الأهداف.

لقد كانت الأهداف ذات الأولوية في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات تتمثل في النهوض بعمليات التحول الشامل للاقتصادات الأفريقية وتنويعها وتعجيل نموها، بغية تعزيزها وإدماجها في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى النهوض بالتنمية البشرية وزيادة العمالة المنتجة. ويعبر ذلك البرنامج عن التزامات ومسؤوليات كل من أفريقيا والمجتمع الدولي انطلاقا من الاعتراف بأن تنمية أفريقيا تعتبر المسؤولية الأساسية للأفريقيين أنفسهم.

وبغية تحقيق تلك الأهداف، التزم المجتمع الدولي بتقديم دعم كامل وملموس خلال تنفيذ ذلك العقد، وذكر أن الناتج المحلي الإجمالي للقارة يتطلب زيادة متوسط المعدل السنوي للنمو الاقتصادي إلى ما لا يقل عن ٦ في المائة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

مع ذلك، وكما أشار التقرير عن التقييم المستقل للبرنامج، فإن معدلات النمو خلال جزء كبير من العقد لم تتجاوز ٣ في المائة – أو بعبارة أخرى، فهي أدنى بكثير من المعدلات المطلوبة لتحقيق هدفها المتمثل في تخفيف حدة الفقر.

ويمكن أن يعزى هذا النمو غير الكافي إلى عدم الوفاء بالمساعدة الدولية الموعودة؛ وتزايد الاعتماد على السلع الأساسية؛ وانخفاض مستوى التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛ وانخفاض إسهام الصادرات في التجارة الدولية؛ وعدم القدرة على الاستفادة بشكل كبير من تيسيرات الوصول إلى الأسواق؛ وتزايد الاعتماد على المساعدة والتمويل عن طريق الاستدانة نتيجة للتناقص المطرد في إيرادات الصادرات.

ورغم هذه الحقائق الصعبة، أعادت أفريقيا التأكيد على ثقتها في المجتمع الدولي. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، عقدت الجمعية العامة جلسة عامة رفيعة المستوى للنظر في كيفية دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولكي تحقق تلك الشراكة الجديدة أهدافها وتتوصل إلى نتائج أفضل مما توصلت إليه المبادرات السابقة، فإنها تحتاج إلى دعم سائر المجتمع الدولي ومساندته – ليس بالكلام أو مجرد ترديد عبارات التضامن، بل من خلال الدخول في شراكة حقيقية مع أفريقيا بغية تمكينها من تحقيق أهدافها الإنمائية.

لقد صمم الزعماء الأفارقة الشراكة الجديدة انطلاقا من رؤية مشتركة وعلى أساس اقتناع مشترك وسليم للغاية بأن من واجبهم القضاء على الفقر وقيادة بلدانهم، فرادي وبشكل جماعي، نحو النمو والتنمية المستدامين والمشاركة بفاعلية في الاقتصاد العالمي وفي عملية صنع القرار السياسي العالمي. وتسلم هذه الرؤية لأفريقيا القوية المتحدة بالحاجة إلى إقامة شراكة بين الحكومات وجميع قطاعات المجتمع المدني، بما في ذلك المرأة والشباب والقطاع الخاص، بغية دعم التضامن والترابط.

وهذا يعكس تصميم الأفارقة على تحرير أنفسهم وقارتهم من التخلف الاجتماعي – الاقتصادي والاستبعاد في إطار العولمة. وسيتحقق ذلك من خلال الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، واعتبار السلم والأمن والاستقرار متطلبات لتحقيق تنميتها واندماجها في الاقتصاد العالمي.

وعندما تكلم الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز فرياس باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين أمام المؤتمر الدولي المعني بتمويل

التنمية المعقود في مونتيري في آذار/مارس الماضي، اقترح إنشاء صندوق إنساني دولي. وخلال الاحتفال الذي أقامته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في مناسبة يوم الغذاء العالمي مؤخرا، أعاد التأكيد على الحاجة إلى إنشاء هذا الصندوق، الذي سيمول بنسبة ١٠ في المائة من الديون الخارجية للعالم النامي؛ و١٠ في المائة من النفقات العسكرية؛ ونسبة من الموارد التي يتم مصادرتها من تجار المخدرات وعصابات الجريمة الدولية المنظمة؛ ومن موارد تستقطع من ضريبة تفرض على العمليات الدولية للمضاربة بالأموال. ومن شأن الموارد التي يوفرها هذا الصندوق أن تنقذ العديد من الأرواح البشرية وتساعد على انتشال الكثيرين في أفريقيا من براثن الفقر.

ومن على هذه المنصة، وباسم جمهورية فنزويلا البوليفارية، نشدد على الحاجة إلى إنشاء ذلك الصندوق الإنساني الدولي. فهذا الصندوق يمكن أن يسهم في إزالة أسباب الصراع فضلا عن تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا وفي مناطق أخرى من العالم تحتاج إلى مثل هذا الصندوق.

السيد حسن (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أشارك في هذه المناقشة الهامة بقيادة الرئيس يان كافان.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وكذلك تقريره عن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات، وتقريره عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا.

إن أفريقيا قارة مترامية الأطراف ومتنوعة. ومصادر الصراعات في أفريقيا تعكس ذلك التنوع والتعقيد. وتتفاوت الأسباب من الإرث التاريخي إلى الصراع على السلطة في الداخل إلى الدوافع الاقتصادية. وبالمثل، لا تزال أفريقيا في عداد المناطق الأكثر فقرا في العالم. ومما يزيد من حدة الفقر في أفريقيا حدة مستوى الديون الخارجية الذي لا يمكن تحمله، وتدهور وتردي الأحوال التجارية، وانخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية، وانهيار أسعار السلع، وتزايد السياسات الحمائية في الدول المتقدمة النمو، والآثار السلبية المترتبة على برامج التكييف الهيكلي.

لقد اتخذت الأمم المتحدة العديد من المبادرات لمواجهة قضايا الأمن والسلام إلى جانب الأبعاد المختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وإن كان قد تحقق بعض النجاح، إلا أن الوضع الكلي في القارة الأفريقية لم يتحسن خلال العقدين الماضيين. إذ لا يزال الفقر والمرض والمجاعة والافتقار إلى تنمية الموارد البشرية وعبء الدين الخارجي والصراعات والحروب الأهلية هي العراقيل الرئيسية أمام التنمية في أفريقيا.

إن أفريقيا تواجه تحديات كبيرة. وفي الواقع، ما من منطقة أو دولة وحدها تستطيع أن تواجه هذه التحديات التي تواجهها أفريقيا وحدها. وبالتالي، لا بد للمجتمع الدولي أن يوفر الدعم الكامل للجهود الإقليمية والوطنية لتحقيق الهدفين التوأمين، وهما السلام والتنمية في القارة الأفريقية. وتحتاج أفريقيا إلى الدعم في عملية التصدي للأسباب الجذرية للصراعات. وهذا يتطلب جهدا دوليا متضافرا على مستويين. ففي المقام الأول، هناك حاجة إلى التركيز على الجوانب السياسية والأمنية الكامنة لانعدام الاستقرار في تلك القارة. وعلى التوازي، ينبغي معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على أجزاء من أفريقيا عن طريق برنامج مساعدات متكامل تتوفر له الموارد الكافية.

إن منع نشوب الصراعات أمر ضروري. غير أنه ليس شرطا كافيا لتحقيق السلام الدائم. فلا بد من تنشيط آليات التسوية السلمية للصراعات، كما ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، للتصدي للأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك حل النزاعات المتأججة.

وتعتبر مساعدات التنمية لأفريقيا شرطا أساسيا لنجاح أي جهد تنموي في القارة. غير أن المساعدة تفقد قيمتها إذا اقترنت بالمشروطية أو العوائد السياسية. وينبغي ألا يكون السلام أو التنمية رهينة. فبدون زيادة مساعدات التنمية الرسمية وزيادة الاستثمارات، والتوصل إلى حل دائم لمشكلة الديون الخارجية، وفرص وصول منتجات القارة الأفريقية وخدماتها إلى الأسواق وإدماج البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي، لن تحقق الجهود المبذولة لتحقيق هدفي السلام الدائم والتنمية المستدامة أي تقدم على الأرجح. وبغية تحقيق أهداف التنمية الدولية في أفريقيا، لا بد من تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية.

وإدراكا من البلدان الأفريقية لمسؤولياتها، فقد وضعت إطارا متكاملا شاملا لتنمية أفريقيا. ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا توفر الأمل، وتضع رؤية واسعة لمستقبل أفريقيا، وترسم استراتيجية لتحقيق تلك الرؤية وتبلور برنامج عمل يتركز على عدد من المجالات ذات الأولوية.

إن العديد من عناصر ”نيباد“، مثل السلم والأمن وتخفيف حدة الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكم الصالح وتنمية البنى الأساسية تتطابق تماما مع برامج الأمم المتحدة الجاري تنفيذها في بلدان أفريقية. ونحن سعيدون لأن أعضاء الأمم المتحدة تعهدوا بتقديم الدعم التام لنيباد. ونأمل أن تقوم الأمم المتحدة أيضا بدور ملموس في دعم ”نيباد“.

ويود وفدي أن يؤكد أن التزام المجتمع الدولي بنيباد وتعزيز السلم والرخاء في أفريقيا سيُحكم عليه من خلال نجاحه في ترجمة الأقوال إلى أفعال. وينبغي ألا نجد أنفسنا نفتقد إلى الإرادة السياسية اللازمة لتحويل الكلمات إلى أفعال.

وفي المناقشة الرفيعة المستوى التي انعقدت في ١٦ أيلول/سبتمبر، تعهد وزير خارجية باكستان بتقديم دعمنا الكامل لنيباد. ويود وفدي أن يكرر الإعراب عن دعمنا ليس لنيباد فحسب، بل أيضا للمبادرات الأخرى المماثلة التي تهدف إلى استعادة السلم والتنمية إلى أفريقيا. إلا أننا نؤمن أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يكمل هذه المبادرات الأفريقية، أولا وقبل كل شيء بكفالة تعزيز وصول البلدان الأفريقية إلى أسواق البلدان النامية وضمان هذا الوصول. ثانيا، ينبغي العمل بخطى حثيثة ومتزايدة لتخفيف حدة دين البلدان الأفريقية الفقيرة، بما في ذلك شطب الديون بالكامل. ويتعين النظر جديا في تحويل جميع الدين الرسمي المتبقي على أفقر البلدان الأفريقية إلى منح. ثالثا، ينبغي تحسين أداء أفريقيا في الميدان الزراعي وفي ميدان الأمن الغذائي. وينبغي أن توفر لأفريقيا التكنولوجيات والموارد اللازمة لضمان التنمية. رابعا، ينبغي زيادة الاستثمار في الموارد البشرية الأفريقية. أخيرا، ينبغي تعبئة الموارد المالية بفعالية. وستحتاج أفريقيا إلى مبلغ ٢٠ بليون إلى ٣٠ بليون دولار إضافيا سنويا لتخفيف حدة مشكلة الفقر بصورة فعلية. ولا يمكن تحقيق أهداف نيباد ما لم نضمن تدفق موارد كافية لأفريقيا.

وقد دعمت باكستان من جانبها باستمرار التطلعات السياسية والاقتصادية لأفريقيا. ونحن فخورون بمشاركتنا في عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. فقد كان عسكريونا ومدنيونا جزءا من عمليات الأمم المتحدة في الصومال وناميبيا وليبريا والصحراء الغربية، ومؤخرا في سيراليون. وستواصل باكستان تقديم الدعم المعنوي والمادي

للبلدان الأفريقية. وبرنامج المساعدة الفنية الذي نقدمه لأفريقيا عملية مستمرة لتدريب المحترفين الشباب في ميادين متنوعة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة البندين ٣٣ و ٤١ من جدول الأعمال.

وبهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في بندي جدول الأعمال ٣٣ و ٤١.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.